مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية
قسم المحاسبة والمراجعة

العدد الثاني – مايو ٢٠٢١– المجلد الخامس

أثر العسر المالى على السلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية

د/ شيماء محمد سعيد[١]
مدرس المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة– جامعة دمنهور

أ.د/عبد الوهاب نصر على[٢]
أستاذ المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة– جامعة الإسكندرية

ملخص البحث

يهدف البحث إلى دراسة واختبار أثر العسر المالى على السلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل، ومدى اختلاف تلك العلاقة التأثيرية باختلاف بعض الخصائص التشغيلية للشركات، وكذا جودة المراجعة المدركة، من خلال دراسة تطبيقية على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٦. وتوصلت الدراسة لوجود تأثير سلبى للعسر المالى على السلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل، ووجود اختلاف معنوى فى تلك العلاقة باختلاف معدل الرفع المالى للشركة، ودرجة الالتزام الحوكمى للشركة، وجودة المراجعة المدركة، ووجود اختلاف غير معنوى باختلاف حجم الشركة، وممارسات السلوك الانتهازى الحالى على مستوى القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: العسر المالى، السلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل، الخصائص التشغيلية للشركات، جودة المراجعة المدركة.

[1]E.mail:shaymaa_acc@yahoo.com
[2]E.mail:Abdelwahab.nasr@hotmail.com

The Effect of Firms' Financial Distress on Opportunistic Behavior in Income Tax Accounts: An Empirical Study on Non - Financial Egyptian Listed Firms

Abstract

This research aims to study and test the impact of financial distress on Management's Opportunistic Behavior in income tax accounts and how different this influential relationship according to Firms' operational characteristics and Perceived audit quality. An empirical study on non-financial Egyptian Listed Firms from 2007 to 2016 was used. The results support a negative effect of financial distress on Opportunistic Behavior, and significant differences in the relationship according to Leverage, Corporate Governance and Perceived audit quality, but the results don't support significant differences according to Firm size and current financial statements' Opportunistic Behavior.

KeyWords: Financial Distress, Management's Opportunistic Behavior in income tax accounts, Firms' operational characteristics, Perceived audit quality.

١- مقدمة

زخرت الأدبيات الأكاديمية المحاسبية بموضوع جودة المعلومات المالية؛ انطلاقًا من تأكيد المنظمات المهنية (eg: FASB; IASB) من خلال إصداراتها المختلفة (SFAC NO.8 2010; Conceptual Framework for Financial Reporting 2018) على أن تحقيق التقرير المالى ذى الغرض العام لهدفه مرهون باستيفاء المعلومات المالية التى يوصلها لخصائصها النوعية الأساسية والمعززة.

ومن المتفق عليه، أنه تم إعداد IFRS على أساس المبادئ Principles-based standards؛ حيث تعتمد على مبادئ عامة تتضمن العديد من البدائل والخيارات المحاسبية؛ مما يتيح للإدارة مجالًا واسعًا لممارسة الحكم الشخصى؛ بما يخلق الفرصة لوجود ممارسات إدارة الأرباح؛ لذا زادت ممارسات السلوك الانتهازى – فى ظل تطبيق IFRS – على مستوى القوائم المالية بصفة عامة، وفى حسابات ضريبة الدخل بصورة خاصة (Jara, Ebrero, and Zapata 2011; Lin, Riccardi, and Wang 2012; Ahmed, Neel, and Wang 2013; Rafay and Ajamal 2014; Ugrin, Mason, and Emley 2017)

وتأسيسًا على تبنى مصر لمعايير التقرير المالى الدولية – ومنها IAS NO. 12– أثبتت الدراسات السابقة (El Assal 2012؛ عبد البارى ٢٠١٥؛ محمد، أحمد عصام محمود ٢٠١٨؛ هلالى ٢٠١٨) بالدليل العملى زيادة ممارسات سلوك الإدارة الانتهازى على مستوى القوائم المالية بصفة عامة، وفى **حسابات ضريبة الدخل** بصورة خاصة.

وتتعدد مجالات ممارسة الإدارة للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل: كالأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات الضريبية المؤجلة، والمخصص التقديرى للأصول الضريبية المؤجلة Deferred Tax Assets Allowance Valuation، والالتزامات الضريبية المحتملة Tax-related contingent liabilities، ومصروف ضريبة الدخل الجارية Current Tax Expense، ومصروف ضريبة الدخل المؤجلة Deferred Tax Expense (El Assal 2012; Rafay and Ajamal 2014; Cazier, Rego, Tian, and Wilson 2015; Gleason, Pincus, and Rego 2017; Kochiyama and Seki 2017; Rathke, Rezende, Antônio, and De Moraes 2019)

وتعددت الدراسات التى بحثت فى دوافع هذا السلوك، واتفق بعضها على كون وجود الشركة فى مرحلة **عسر مالى** Financial Distress يمثل دافعًا لممارسة ذلك السلوك، ويمثل العسر المالى الوجه الآخر للاستقرار المالى Financial Stability؛ حيث تُعد الشركة مستقرة ماليًا طالما كانت قادرة على

الوفاء بالتزاماتها قبل الدائنين؛ بما يدعم قدرتها على الاستمرار، فإذا لم يتوافر لدى الشركة السيولة الكافية لسداد التزاماتها الجارية فهى حتمًا فى مرحلة عسر مالى، والذى يمكن الاستدلال عليه من خلال تحليل النسب المالية، أو باستخدام نماذج مصممة للتنبؤ بالعسر المالى، وعمومًا يمكن قياس العسر المالى باستخدام هذه النسب، والنماذج اعتمادًا على بيانات القوائم المالية، وبيانات سوق المال (Altman 1968; Zmijewski 1984; Altman and Hotchkiss 2006; Zeli 2014؛ رجب ٢٠١٨).

ولا شك أن الشركات التى أُشهر إفلاسها وتم شطبها من القيد فى البورصة المصرية، قد عانت قبل ذلك من العسر المالى، فهل مارست إداراتها السلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل؟ وهل يمكن الاعتماد على العلاقة محل الدراسة فى تفعيل الرقابة على سوق الأوراق المالية المصري؟. هذا ما سيجيب عنه هذا البحث نظريًا وعمليًا.

(٢) مشكلة البحث

يختلف سلوك الإدارة عند إعدادها للتقارير المالية أثناء وجودها فى مرحلة العسر المالى؛ حيث تدفعها حالة العسر المالى إلى ممارسة سلوكها الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل؛ إخفاءً لأداء الشركة المالى الضعيف؛ لتجنب الآثار السلبية للإفصاح عنه (Richardson, Lanis, and Taylor 2015; Edwards, Schwab, and Shevlin 2016)؛ لذا تتمثل مشكلة البحث فى كيفية الإجابة **نظريًا وعمليًا** على الأسئلة التالية: هل يدفع العسر المالى للشركات إداراتها لممارسة السلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل؟ وهل يختلف ذلك التأثير باختلاف كل من: حجم الشركة، ومعدل الرفع المالى للشركة، وممارسات السلوك الانتهازى الحالى للإدارة على مستوى القوائم المالية، ودرجة الالتزام الحوكمى للشركة، وجودة المراجعة المدركة **كمتغيرات معدلة لهذه العلاقة؟** وهل يوجد دليل عملى على العلاقة محل الدراسة، والمتغيرات المعدلة لها، فى الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية؟ وإن وجد فما دلالاته المحاسبية والمهنية؟

(٣) هدف البحث

يهدف البحث إلى **دراسة واختبار** أثر العسر المالى للشركات على ممارسات السلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل، ومدى اختلاف تلك العلاقة التأثيرية باختلاف بعض الخصائص التشغيلية للشركات – حجم الشركة، ومعدل الرفع المالى للشركة، وممارسات السلوك الانتهازى الحالى للإدارة على مستوى القوائم المالية، ودرجة الالتزام الحوكمى للشركة – إضافة لجودة المراجعة المدركة، كمتغيرات معدلة، من خلال دراسة تطبيقية على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٦.

(٤) أهمية ودوافع البحث

تتمثل **الأهمية العلمية** للبحث فى: مسايرة وإثراء البحوث المحاسبية فى مجال جودة التقارير المالية؛ بدراسة وتحليل السلوك الانتهازي كمقياس عكسى لجودة التقارير المالية، وكذا تضييق الفجوة البحثية فى مجال المحاسبة الضريبية؛ بتناول السلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل على اختلافها، وتضييق الفجوة فى الأدبيات الأكاديمية المحاسبية فى مجال اختبار العلاقة بين العسر المالى والسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل فى مصر؛ حيث بيئة التقرير المالى لإحدى دول الاقتصاديات الناشئة التى تبنت **IFRS**.

وتتمثل **الأهمية العملية** للبحث فى توفير دليل عملى بشأن مدى اختلاف ممارسات السلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل بين الشركات المتعسرة ماليًا والمستقرة ماليًا، ومدى تأثر ذلك الاختلاف ببعض الخصائص التشغيلية للشركات، وكذا جودة المراجعة المدركة، وهو ما يمثل أهمية كبيرة لكافة أصحاب المصلحة فى الشركات، خاصة **مصلحة الضرائب المصرية، ومراقبى الحسابات.**

وبالرغم من تعدد **دوافع البحث** وتنوعها، إلا أن أهمها: ندرة البحوث المحاسبية الضريبية فى البيئة العربية والمصرية بصورة خاصة، وكذا ندرة الأبحاث الأكاديمية المحاسبية التى تناولت العلاقة التأثيرية محل الدراسة فى ظل بيئة الأعمال المصرية كإحدى الاقتصاديات الناشئة التى تبنت IFRS.

(٥) حدود البحث

يقتصر هذا البحث على دراسة واختبار أثر العسر المالى (مقاسًا بنموذج ألتمان ١٩٦٨) على ممارسات السلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل (مقاسة بمعدل الضريبة النقدى الفعال)، وكذلك التحقق من مدى اختلاف تلك العلاقة، باختلاف بعض الخصائص التشغيلية للشركة (حجم الشركة، ومعدل الرفع المالى للشركة، والسلوك الانتهازى الحالى للإدارة على مستوى القوائم المالية، ودرجة الالتزام الحوكمى للشركة) وجودة المراجعة المدركة.

ولذا يخرج عن نطاق البحث اختبار السلوك الانتهازى فى حسابات الضرائب الأخرى – بخلاف ضريبة الدخل– كضريبة القيمة المضافة والمبيعات، واختبار تلك العلاقة بالاعتماد على المقاييس الأخرى: للعسر المالى(Beaver 1966، Ohlson 1980، Zmijewski 1984، والنماذج غير التقليدية)، وللسلوك الانتهازى للإدارة فى حسابات ضريبة الدخل (التغير فى معدل الضريبة الفعال من الربع الثالث إلى الربع الرابع). كما يخرج عن نطاق البحث اختبار العلاقة محل الدراسة فى المؤسسات المالية، والشركات غير المالية غير المقيدة بالبورصة المصرية، وكذلك أثر المتغيرات المعدلة الأخرى (مثل: عمر الشركة، وربحية الشركة، ودرجة ملموسية الأصول، وخصائص هيكل الملكية، ومدى وفاء

الشركة بمسئوليتها الاجتماعية، ونوع رأى مراقب الحسابات، والسمات الشخصية والسلوكية للإدارة) على العلاقة محل الدراسة، وأخيرًا فإن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط اختيار العينة.

(٦) خطة البحث

لمعالجة مشكلة البحث، وتحقيقًا لأهدافه، فى ضوء حدوده، سوف يستكمل البحث كالتالى:

(٧) تحليل العلاقة بين العسر المالى والسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل واشتقاق الفرض الأول للبحث.

(٨) تحليل أثر المتغيرات المعدلة للعلاقة بين العسر المالى والسلوك الانتهازى للإدارة فى حسابات ضريبة الدخل واشتقاق الفرض الثانى وفرعياته.

(٩) الدراسة التطبيقية.

(١٠) نتائج البحث والإجابة على أسئلته والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

(٧) تحليل العلاقة بين العسر المالى والسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل واشتقاق الفرض الأول للبحث:

عادةً ما تواجه الشركات المتعسرة ماليًا أحداثًا سلبية عديدة: كارتفاع احتمال انتهاكها لشروط المديونية، وزيادة تكلفة عملية المراجعة، وزيادة احتمال وجود فقرة استمرارية فى تقرير مراقب الحسابات، وزيادة احتمال انسحاب مراقب الحسابات من عملية المراجعة، وعدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها الجارية؛ مما يعرضها لإعادة هيكلة ديونها وحصولها على تصنيف ائتمانى منخفض (Sundgren 2009; Amin, Krishnan, and Yang 2014; Richardson, Lanis and Taylor 2015; Sawal, Zakariab, and Abdullahb 2015; Bhaskar, Krishnan, and Yu 2017; Nagar and Sen 2017)

والملاحظ: أن الأحداث السابقة تؤثر سلبًا على المتعاملين فى سوق المال؛ حيث يدرك المستثمرون ارتفاع مخاطر الاستثمار فى تلك الشركات؛ وهو ما ينعكس على ارتفاع معدل العائد المطلوب؛ مما يؤدى إلى زيادة تكلفة رأس المال (Amin, Krishnan, and Yang 2014)، كما يدرك الدائنون ميل المساهمين والمديرين لنقل المخاطر لهم، وعدم فاعلية إجراءات مواجهة هذه المخاطر؛ لذلك ترتفع تكلفة الدين (Richardson, Lanis, and Taylor 2015)؛ ومن ثم يصعب على الشركات المتعسرة ماليًا الحصول على تمويل من المصادر الخارجية،(التمويل من خلال الاقتراض أو إصدار الأسهم)، ويكون بتكلفة مرتفعة إن أمكنها ذلك (Heltzer, Mindak, and Zhou 2015; Law and Mills 2015; Richardson, Lanis, and Taylor 2015; Edwards, Schwab, and Shevlin 2016) وتمارس إدارات الشركات المتعسرة ماليًا السلوك الانتهازى المحاسبى على مستوى القوائم المالية متى

كان مجديًا؛ لإخفاء أدائها المالى الضعيف (Heltzer, Mindak, and Zhou 2015; Hassanpour and Ardakani 2017; Mostafa 2017;Nagar and Sen 2017) وبالتالى عندما يكون الأداء المالى لتلك الشركات ضعيفًا جدًا – تحقق صافى خسائر تشغيلية بقيمة كبيرة – لدرجة لا تجدى معها ممارسة مثل هذا السلوك نفعًا، فلا تقدم تلك الشركات على ممارسته (Heltzer, Mindak, and Zhou 2015; Gleason, Pincus, and Rego 2017)

وتمارس الشركات المتعسرة ماليًا السلوك الانتهازى الحقيقى بالرغم من تأثيره السلبى على المستوى الأمثل للنشاط التشغيلى الحالى، والمستقبلى، وما يرتبط به من تحسين لأرباح الفترة الحالية على حساب التدفقات النقدية المستقبلية (Suffian, Sanusi, Osman, and Azhari 2015; Hassanpour and Ardakani 2017)

مما سبق: يتضح عدم كفاية ممارسة السلوك الانتهازى المحاسبى فى حسابات القوائم المالية – فى بعض الحالات– كما يتضح وجود تأثير سلبى لممارسة السلوك الانتهازى الحقيقى على النشاط التشغيلى الحالى، والمستقبلى للشركة؛ لذا تستغل الإدارة أخر فرصة لممارسة سلوكها الانتهازى، وهى: **حسابات ضريبة الدخل**؛ باعتبارها أخر حسابات يتم إعدادها قبل نهاية السنة المالية، وقبل إعلان الأرباح مباشرة (Brooks and Guo 2015; Christensen, Olson, and Omer 2015; Gupta, Laux, and Lynch 2016; Gleason, Pincus, and Rego 2017; Bauman and Bowler 2018) وبذلك، تخلق مصدرًا للتمويل الداخلى بديلًا عن مصادر التمويل الخارجية.

وتمثل حسابات ضريبة الدخل مجالًا جاذبًا للإدارة لممارسة سلوكها الانتهازى؛ نظرًا لارتفاع درجة تعقيد قواعدها التنظيمية، ومتطلبات قياسها، والاعتراف بها، والإفصاح عنها (Kaplan, Kenchington, and Wenzel 2015; Gleason, Pincus, and Rego 2017; Kochiyama and Seki 2017; Ye 2017; Bauman and Bowler 2018; Rathke, Rezende, Antônio, and De Moraes 2019)، فالإفصاح عن الالتزامات الضريبية المحتملة – على سبيل المثال – يتطلب أن تقوم الإدارة بمزيد من التقديرات، وممارسة كثير من حكمها الشخصى؛ لكثرة وتعقيد المعاملات الواجب تقييمها؛ تحديدًا لموقف الشركة الضريبى، والذى يحيط به مزيد من التعقيد، وعدم التأكد (Cazier, Rego, Tian, and Wilson 2015)

ويؤدى ارتفاع درجة التعقيد الملازمة لحسابات ضريبة الدخل، وإعدادها قبل نهاية السنة المالية إلى زيادة احتمال وجود جوانب ضعف جوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على مستوى حسابات ضريبة الدخل –مقارنةً بحسابات القوائم المالية الأخرى– وهو ما يمثل فرصة للإدارة للتوسع فى ممارسة سلوكها الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل، ويزداد الأمر سوءًا فى الشركات المتعسرة ماليًا؛ حيث لايتوفر

لديها الموارد، والوقت الكافيين لتوجيههما نحو الاهتمام بفاعلية الرقابة الداخلية؛ حيث يقتصر تركيزها على ضمان البقاء فى مجال الأعمال (Doyle, Ge, and McVay 2006; Graham and Bedard 2015; Gleason, Pincus, and Rego 2017)

ونظرًا لتعقيد حسابات ضريبة الدخل، وكونها مجالًا للضعف الجوهرى فى هيكل الرقابة الداخلية، وإعدادها قبل نهاية السنة المالية، واحتلالها مرتبة متأخرة بين الحسابات فى عملية المراجعة؛ يناضل مراقبو الحسابات لتوفير مستوى التوكيد المطلوب على حسابات ضريبة الدخل، واكتشاف، وتقييد سلوك الإدارة الانتهازى من خلالها؛ لذا تنخفض قدرة مراقبى الحسابات من غير ذوى الخبرة (غير المتخصصين صناعيًا، ولا يقدمون خدمات ضريبية للعميل بخلاف خدمة المراجعة) على تقييد سلوك الإدارة الانتهازى خلال حسابات ضريبة الدخل (Christensen, Olson, and Omer 2015; Gleason, Pincus, and Rego 2017)

ومما يزيد من جاذبية حسابات ضريبة الدخل كمجال لممارسة الإدارة لسلوكها الانتهازى، صعوبة اكتشافه من جانب مستخدمى القوائم المالية؛ فالأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة وما يرتبط بها من إفصاحات يعاملها مستخدمو القوائم المالية على أنها صندوق أسود، يتجاهله معظم المقرضين، ولا يفهم ماهيته جيدًا معظم المحللين الماليين (Rafay and Ajmal 2014).

مما سبق يتضح أن: حسابات ضريبة الدخل تمثل فرصةً لممارسة السلوك الانتهازى، ولكن هل تجدى هذه الممارسة نفعًا فى ظل وجود الشركة فى مرحلة العسر المالى، وحاجتها للسيولة النقدية، وصعوبة وارتفاع تكلفة التمويل الخارجى؟.

مما لا شك فيه أن ممارسة الإدارة لسلوكها الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل يؤدى إلى تخفيض قيمة ضريبة الدخل واجبة السداد وبالتالى؛ تخفيض قيمة التدفقات النقدية الخارجة جوهريًا؛ حيث تكون نسبة مصروف ضريبة الدخل إلى إجمالى مصروفات الشركة مرتفعة؛ مما يوفر سيولة نقدية تؤدى إلى زيادة صافى التدفقات النقدية الموجبة، وهو ما ينعكس بالإيجاب على قدرة الشركة للوفاء بالتزاماتها، ومحافظتها على تصنيفها الائتمانى، وضمان استيفائها لمتطلبات افتراض الاستمرارية، وتحسين نظرة المستثمرين لها خلال فترة العسر المالى (Richardson, Lanis, and Taylor 2015; Edwards, Schwab, and Shevlin 2016; Demeré, Lisowsky, Li, Snyder 2017; Lee, Glasscock, and Park 2017)

وتزداد أهمية تلك المنافع التى تحققها الشركة من ممارسة السلوك الانتهازى من خلال حسابات ضريبة الدخل؛ كمصدر للتمويل الداخلى، لا يؤثر سلبًا على النشاط التشغيلى للشركة، مقارنةً بالتكاليف المباشرة، وغير المباشرة لهذا السلوك، كتكاليف التقاضى، وزيادة تكاليف عملية المراجعة، والعقوبات

التى تتعرض لها الشركة حال اكتشاف تلك الممارسات، والتأثير السلبى على سمعتها التجارية خلال فترة العسر المالى(Law and Mills 2015; Richardson, Lanis, and Taylor 2015)؛ لذلك يوجد تأثير إيجابى للعسر المالى للشركات على ممارسة الإدارة للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل (Heltzer, Mindak, and Zhou 2015; Kaplan, Kenchington, and Wenzel 2015; Richardson, Lanis, and Taylor 2015; Edwards, Schwab, and Shevlin 2016)

وبتحليل الدراسات السابقة: يمكن القول بأن الشركات المتعسرة ماليًا تخفى أدائها المالى من خلال ممارسة السلوك الانتهازى بنوعيه: الحقيقى، والمحاسبى فى حسابات القوائم المالية؛ لتتمكن من الحصول على التمويل الخارجى، ولكن نظرًا للتأثير السلبى لهذه الممارسات على النشاط التشغيلى، وعدم كفايتها، فى بعض الأحيان، تستغل الإدارة أخر فرصة لممارسة سلوكها الانتهازى، وهى حسابات ضريبة الدخل، والتى تُعد بطبيعتها مجالًا جاذبًا لممارسة مثل هذا السلوك؛ وبذلك تخلق الإدارة مصدرًا للتمويل الداخلى يساعدها فى توفير السيولة اللازمة خلال تلك المرحلة.

وبتحليل **العلاقة التأثيرية** بين العسر المالى للشركات، وممارسة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل يتضح: اتفاق الدراسات السابقة (Heltzer, Mindak, and Zhou 2015; Kaplan, Kenchington, and Wenzel 2015; Richardson, Lanis, and Taylor 2015; Edwards, Schwab, and Shevlin 2016) على هذه العلاقة؛ حيث تدفع الصعوبات المالية للشركات إداراتها لممارسة السلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل؛ تحقيقًا لهدفين وهما: إخفاء الأداء المالى الضعيف للشركات بزيادة صافى أرباحها، وخلق مصدر للتمويل الداخلى يتفوق على مصادر التمويل الخارجية والداخلية الأخرى – المرتبطة بتخفيض المصروفات التشغيلية – يساعد الشركات على التعافى من مرحلة العسر المالى التى تمر بها، وتختلف دراسة Dhamara and Violita (2017) مع ما اتفقت عليه الدراسات سالفة الذكر؛ حيث توصلت لوجود تأثير سلبى غير معنوى لحالة العسر المالى للشركات على ممارسة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل. ويرجع هذا الاختلاف فى النتائج إلى اختلاف بيئة التطبيق؛ حيث تمت دراسة Dhamara and Violita (2017) فى إندونسيا – كدولة نامية – وذلك على عكس الدراسات سابقة الذكر والتى تمت فى الولايات المتحدة الأمريكية.

ويخلص الباحث – من **تتبع التطور التاريخى** للدراسات السابقة فى مجال العلاقة التأثيرية بين العسر المالى للشركات، وممارسة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل – إلى حداثة الدراسات الأجنبية (Heltzer, Mindak, and Zhou 2015; Kaplan, Kenchington, and

Wenzel 2015; Richardson, Lanis, and Taylor 2015; Edwards, Schwab, and Shevlin 2016) فى الدول المتقدمة وتحديدًا أمريكا، وكذلك فى الدول النامية،(إندونسيا) (Dhamara and Violita 2017) ، كما تختلف الفترة الزمنية محل الدراسة ما بين القدم والحداثة؛ وفقًا لما يلى: من ١٩٧٨ حتى٢٠١٢ فى دراسة (2015) Heltzer, Mindak, and Zhou ، ومن ١٩٨٧ حتى ٢٠١١ فى دراسة (2016) Edwards, Schwab, and Shevlin ، ومن ٢٠٠٦ حتى٢٠١٢ فى دراسة (2015) Richardson, Lanis, and Taylor ، ومن٢٠١٠ حتى ٢٠١٣ فى دراسة (2017) Dhamara and Violita ويتضح التأثير الشديد لمدى توافر، وتنظيم البيانات فى الدول المتقدمة؛ حيث وجود قواعد بيانات ضخمة، وقديمة كقاعدة بيانات Compustat فى أمريكا؛ مما يمكن الباحثين من سهولة وسرعة الحصول على بيانات منظمة، وجاهزة، وكاملة؛ لاختبار العلاقة التأثيرية مجال الفرض الأول عن فترات زمنية طويلة تصل إلى ثمان وثلاثين سنة، وذلك على عكس الوضع فى الدول النامية وخاصة الدول العربية؛ حيث الافتقار لوجود مثل تلك القواعد الخاصة بالبيانات.

ويلاحظ الباحث: اتفاق الدراسات (Heltzer, Mindak, and Zhou 2015; Richardson, Lanis, and Taylor 2015; Edwards, Schwab, and Shevlin 2016) من حيث بيئة ومجال التطبيق؛ حيث تم التطبيق على جميع الشركات المتوفر لها بيانات فى قاعدة Compustst من مختلف الصناعات – ماعدا الشركات المنتمية للقطاع المالى، وقطاع المرافق؛ لاختلاف طبيعة نشاطها، وإطار إعداد التقارير الخاص بها – وبمختلف الأحجام، وذلك فى الولايات المتحدة الأمريكية – كدولة متقدمة – بينما اختلفت دراسة (2017) Dhamara and Violita مع الدراسات سالفة الذكر من حيث بيئة التطبيق؛ حيث تمت على الشركات الصناعية فقط فى إندونسيا كدولة نامية.

وبتحليل الدراسات السابقة، سواء التى تمت فى الدول المتقدمة (Heltzer, Mindak, and Zhou 2015; Kaplan, Kenchington, and Wenzel 2015; Richardson, Lanis, and Taylor 2015; Edwards, Schwab, and Shevlin 2016) أو التى تمت فى الدول النامية(Dhamara and Violita 2017) يتضح: اتفاقها **منهجيًا**؛ حيث اتبعت المنهج التطبيقى القائم على استخدام وتحليل البيانات الفعلية الواردة بالقوائم المالية من خلال نماذج الانحدار، وهو الأمر الذى يبرر توجه الباحث فى اختياره للمنهج التطبيقى لاختبار العلاقة التأثيرية محل الدراسة؛ باعتبارها المنهجية الأكثر ملاءمةً لذلك.

وبشأن البيئة المصرية: اختبرت الدراسات السابقة (Ramadan 2017؛ على ٢٠١٧؛ عنان ٢٠١٧؛ محروس٢٠١٧؛ إبراهيم وزايد ٢٠١٨؛ رجب ٢٠١٨) العسر المالى من حيث محدداته – جودة

التقارير المالية، وإدارة التدفقات النقدية – وآثاره – ارتكاب الغش بالقوائم المالية، وكمتغير معدل للعلاقة بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وعائد السهم –ومدى مساهمة معلومات قائمة التدفقات النقدية، وهيكل الملكية فى تحسين القدرة التنبؤية لنماذج العسر المالى فى البيئة المصرية، واتفقت جميعها من حيث مجال التطبيق– حيث الشركات المقيدة بالبورصة المصرية مع استبعاد القطاع المالى[1] – واتباعها للمنهج التطبيقى.

كما تعددت الدراسات التى اختبرت السلوك الانتهازى على مستوى القوائم المالية (الخشن ٢٠١٠؛ محمود ٢٠١٠؛ إسماعيل ٢٠١٥؛ حسين ٢٠١٥؛ يوسف، مروان، وسعد ٢٠١٦؛ ضاهر ٢٠١٧؛ محمود ٢٠١٧؛ الهوارى ٢٠١٧؛ أبو سالم ٢٠١٨؛ على ٢٠١٨؛ نويجى ٢٠١٨؛ هلالى ٢٠١٨؛ الشرقاوى ٢٠١٩) ، من حيث محدداته (تقديم مراقب الحسابات لخدمات بخلاف المراجعة، والتخصص الصناعى لمراقب الحسابات، والخصائص التشغيلية للشركات، والأثر المشترك لمعايير فعالية أداء لجنة المراجعة ومجلس الإدارة، والفروق الضريبية، ونوع أعضاء مجالس الإدارة ولجان المراجعة، وجودة المراجعة المدركة، وتبنى معايير التقرير المالى الدولية) وآثاره (جودة التقارير المالية، وجودة الخصائص النوعية، وقرار تغيير مراقب الحسابات، واستمرارية الأرباح، وارتكاب الغش بالقوائم المالية، ونوع تقرير مراقب الحسابات) ، وتنوعت مجالات تطبيقها بين الشركات المقيدة بالبورصة المصرية مع استبعاد القطاع المالى، والشركات فى مجال الاستثمارات العقارية فقط، والشركات العائلية فقط، كما اختلفت منهجياتها بين المنهج التطبيقى والميدانى.

وجاء التوسع فى دراسات السلوك الانتهازى على مستوى القوائم المالية على حساب ندرة الدراسات بشأن السلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل، فاختبرت دراستا (El Assal 2012؛ عبدالبارى ٢٠١٥) السلوك الانتهازى فى حسابى المخصص التقديرى للأصول الضريبية المؤجلة والأصول الضريبية المؤجلة، واثبتت ممارسة إدارات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لسلوكها الانتهازى خلال هذه الحسابات.

يتضح مما سبق وجود ندرة فى الدراسات التى اختبرت العلاقة التأثيرية مجال الفرض الأول فى الدول المتقدمة، وندرة شديدة فى الدول النامية بشكل عام، والدول العربية – ومنها مصر – بشكل خاص.

ونتيجة وجود اتفاق – بدرجة كبيرة – فيما بين الدراسات بشأن الاتجاه الإيجابى للعلاقة التأثيرية مجال الفرض الأول، وذلك بخلاف دراسة Dhamara and Violita (2017) التى توصلت لعدم

[1] تمت دراسة محروس (٢٠١٧) على القطاع الصناعى فقط.

معنوية ذلك التأثير؛ يرى الباحث: أنه من المنطقى الاتفاق مع آراء الغالبية العظمى من الدراسات السابقة؛ وبناءً عليه: يعتقد الباحث بإمكانية دفع حالة العسر المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية إداراتها لممارسة سلوكها الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل؛ إخفاءً للوضع المالى المتدهور، وتوفيرًا للسيولة اللازمة للخروج من مرحلة العسر المالى، وبالتالى: يمكن توقع وجود تأثير إيجابى للعسر المالى على ممارسة الإدارة للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل؛ لذا يمكن اشتقاق الفرض **H_1** للبحث كالتالى:

H_1: يؤثر العسر المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية إيجابًا على ممارسة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل

(٨) تحليل أثر المتغيرات المعدلة للعلاقة بين العسر المالى والسلوك الانتهازى للإدارة فى حسابات ضريبة الدخل واشتقاق الفرض الثانى وفرعياته

اتفقت بعض الدراسات السابقة (Kallunki and Pyykko 2013؛ إبراهيم ٢٠١٤؛ العيسى ٢٠١٤؛ Yen and Hiep 2014; Amendola, Restaino, and Sensini 2015; Kristani, Rahayu, and Huda 2016; Lu and Ma 2016; Tin and Nga 2017; Hafeez and Kar 2018; Irawati, Sadalia, and Marlina 2018) على إمكانية اختلاف احتمال تعرض الشركة للعسر المالى باختلاف مجموعة من المحددات وهى: حجم الشركة، وعمر الشركة، والأداء المالى، ونسب الربحية، ومعدل الرفع المالى، ونسب السيولة، ودرجة الالتزام الحوكمى، وجودة الأرباح، وجودة المراجعة المدركة، ومدى كفاءة سياستها التمويلية، والسمات الشخصية لفريق الإدارة، بالإضافة للمحددات على مستوى الاقتصاد الكلى[١].

كما اتفقت بعض الدراسات السابقة (Landry, Deslandes, and Fortin 2013; Hakim and Omri 2015; Halioui, Neifar, and Abdelaziz 2016; Gleason, Pincus, and Rego 2017; Kubick and Lockhart 2017b; Ogbeide 2017; Ying, Wright, and Huang 2017; Putri, Adam, and Fuadah 2018) على إمكانية اختلاف قدرة الإدارة على

[١] مثل: معدلات التضخم، ومعدلات الفائدة، وأسعار البترول، ومعدلات البطالة (Bhattacharjee and Han 2014, 246; Khoja, Chipulu and Jayasekera 2019)

ممارسة سلوكها الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل، باختلاف مجموعة من المحددات وهى: حجم الشركة، ومعدل الرفع المالى للشركة، وملكية المؤسسات المالية، ودرجة الالتزام الحوكمى للشركة، وممارسات السلوك الانتهازى الحالى على مستوى القوائم المالية، ومدى فاعلية هيكل الرقابة الداخلية على حسابات ضريبة الدخل، والسمات الشخصية لفريق الإدارة، ومدى وفائها بمسئوليتها الاجتماعية، وجودة المراجعة المدركة.

ومن الملاحظ: اتجاه معظم الدراسات السابقة (Abdul Wahab, Ariff, Marzuki, and Sanusi 2017; Kubick and Lockhart 2017b; Chen 2018; Huang, Ying, and Shen 2018; Lanis and Richardson 2018) إلى اتباع منهجية المتغيرات الرقابية[1] عند معالجة آثار المحددات سالفة الذكر على السلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل، بينما هناك ندرة شديدة فى الدراسات (Heltzer, Mindak, and Zhou 2015; Kaplan, Kenchington, and Wenzel 2015; Richardson, Lanis, and Taylor 2015) التى اتبعت منهجية المتغيرات المعدلة[2]، لمعالجة آثار تلك المحددات، كمتغيرات معدلة للعلاقة بدلًا من كونها متغيرات رقابية مؤثرة على المتغير التابع بتلك العلاقة؛ وهو ما دفع الباحث إلى اتباع منهجية المتغيرات المعدلة فى ظل بيئة الأعمال المصرية؛ لتضييق فجوة البحث فى مجال تلك المنهجية بصورة عامة، وفى بيئة الأعمال المصرية بصورة خاصة.

كما خلص الباحث – من تحليل الدراسات– إلى إتفاقها على جوهرية تأثير مجموعة معينة من المحددات وهى: حجم الشركة، ومعدل الرفع المالى للشركة، وممارسات السلوك الانتهازى الحالى للإدارة على مستوى القوائم المالية، ودرجة الالتزام الحوكمى للشركة، وجودة المراجعة المدركة على العلاقة التأثيرية مجال الفرض الأول؛ وبالتالى يركز الباحث على تلك المحددات.

وبشأن **حجم الشركة**، يرى الباحث أن يختبر أثره كمتغير معدل للعلاقة التأثيرية مجال الفرض الأول؛ حيث يتوقع أن التفاعل بين حجم الشركة، وحالة العسر المالى لها يُنتج متغيرًا تفاعليًا جديدًا من شأنه أن يؤثر على قوة و/أو اتجاه العلاقة التأثيرية مجال الفرض الأول، مقارنةً بتجاهل ذلك الأثر، وعليه: يمكن اشتقاق الفرض الفرعى **(H_{2a})** للبحث على النحو التالى:

---

[1] يقوم المدخل الرقابى على أساس عزل تأثير المتغير المستقل محل البحث عن تأثير باقى المتغيرات الأخرى التى أثبتت الدراسات السابقة تأثيرها على المتغير التابع (Richardson, Lanis, and Taylor 2015).

[2] وفقًا لهذه المنهجية: يتم معالجة المتغيرات كمتغيرات معدلة للعلاقة من حيث اتجاهها و/أو قوة تأثيرها (طلخان ٢٠١٧؛ رميلى ٢٠١٨؛ على ٢٠١٨).

H_{2a}: يختلف التأثير الإيجابى للعسر المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على ممارسة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل باختلاف حجم الشركة.

وبشأن **معدل الرفع المالى للشركة**، يختبر الباحث أثره كمتغير معدل للعلاقة التأثيرية مجال الفرض الأول؛ حيث يتوقع أن التفاعل بين معدل الرفع المالى للشركة، وحالة العسر المالى لها يُنتج متغيرًا تفاعليًا جديدًا من شأنه أن يؤثر على قوة و/أو اتجاه العلاقة التأثيرية مجال الفرض الأول مقارنةً بتجاهل ذلك الأثر، وعليه: يمكن اشتقاق الفرض الفرعى (**H_{2b}**) للبحث على النحو التالى:

H_{2b}: يختلف التأثير الإيجابى للعسر المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على ممارسة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل باختلاف معدل الرفع المالى للشركة.

وبشأن **ممارسات السلوك الانتهازى الحالى على مستوى القوائم المالية**، يختبر الباحث أثرها كمتغير معدل للعلاقة التأثيرية مجال الفرض الأول؛ حيث يتوقع أن التفاعل بين ممارسات السلوك الانتهازى الحالى على مستوى القوائم المالية، وحالة العسر المالى للشركة يُنتج متغيرًا تفاعليًا جديدًا من شأنه أن يؤثر على قوة و/أو اتجاه العلاقة التأثيرية مجال الفرض الأول مقارنةً بتجاهل ذلك الأثر، وعليه: يمكن اشتقاق الفرض الفرعى (**H_{2c}**) للبحث على النحو التالى:

H_{2c}: يختلف التأثير الإيجابى للعسر المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على ممارسة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل باختلاف السلوك الانتهازى الحالى للإدارة على مستوى القوائم المالية.

وبشأن **درجة الالتزام الحوكمى للشركة**، يختبر الباحث أثرها كمتغير معدل للعلاقة التأثيرية مجال الفرض الأول؛ حيث يتوقع أن التفاعل بين درجة الالتزام الحوكمى للشركة، وحالة العسر المالى لها، يُنتج متغيرًا تفاعليًا جديدًا من شأنه أن يؤثر على قوة و/أو اتجاه العلاقة التأثيرية مجال الفرض الأول مقارنةً بتجاهل ذلك الأثر؛ وعليه يمكن اشتقاق الفرض الفرعى (**H_{2d}**) للبحث على النحو التالى:

H_{2d}: يختلف التأثير الإيجابى للعسر المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على ممارسة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل باختلاف درجة الالتزام الحوكمى للشركة.

وبشأن **الخصائص التشغيلية مجتمعة**، يختبر الباحث أثرها كمتغيرات معدلة للعلاقة التأثيرية مجال الفرض الأول؛ حيث يتوقع أن التفاعل بين الخصائص التشغيلية مجتمعة للشركة، وحالة العسر المالى لها يُنتج متغيرات تفاعلية جديدة، من شأنها أن تؤثر على قوة و/أو اتجاه العلاقة التأثيرية مجال الفرض الأول – مقارنةً بتجاهل ذلك الأثر– وعليه: يمكن اشتقاق الفرض الفرعى **(H_{2e})** للبحث على النحو التالى:

H_{2e}: يختلف التأثير الإيجابى للعسر المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على ممارسة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل باختلاف خصائصها التشغيلية مجتمعة.

وبشأن **جودة المراجعة المدركة**، يختبر الباحث أثرها كمتغير معدل للعلاقة التأثيرية مجال الفرض الأول؛ حيث يتوقع أن التفاعل بين جودة المراجعة المدركة، وحالة العسر المالى للشركة، يُنتج متغيرًا تفاعليًا جديدًا من شأنه أن يؤثر على قوة و/أو اتجاه العلاقة التأثيرية مجال الفرض الأول – مقارنةً بتجاهل ذلك الأثر– وعليه يمكن اشتقاق الفرض الفرعى **(H_{2f})** للبحث على النحو التالى:

H_{2f}: يختلف التأثير الإيجابى للعسر المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على ممارسة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل باختلاف جودة المراجعة المدركة.

وبشأن **الخصائص التشغيلية وجودة المراجعة المدركة معًا**، يختبر الباحث أثرها كمتغيرات معدلة للعلاقة التأثيرية مجال الفرض الأول؛ حيث يتوقع أن التفاعل بين الخصائص التشغيلية للشركة، وجودة المراجعة المدركة معًا من جهة، وحالة العسر المالى للشركة من جهة أخرى، يُنتج متغيرات تفاعلية جديدة من شأنها أن تؤثر على قوة و/أو اتجاه العلاقة التأثيرية مجال الفرض الأول مقارنةً بتجاهل ذلك الأثر، وعليه: يمكن اشتقاق الفرض الرئيسى **(H_2)** للبحث على النحو التالى:

H_2: يختلف التأثير الإيجابى للعسر المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على ممارسة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل باختلاف خصائصها التشغيلية وجودة المراجعة المدركة معًا.

(٩) منهجية البحث

لعرض منهجية البحث سيتناول الباحث كل من: أهداف الدراسة التطبيقية، ومجتمع وعينة الدراسة، ونموذج الدراسة، وتوصيف وقياس متغيراتها، وأدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية، والأساليب الإحصائية المستخدمة فى تحليل البيانات، ونتائج اختبار فروض البحث وذلك على النحو التالى:

٩-١ أهداف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار ما إذا كان العسر المالى يؤثر إيجابًا فى السلوك الانتهازى للإدارة فى حسابات ضريبة الدخل قياسًا على (Richardson, Lanis, and Taylor 2015; Edwards, Schwab, and Shevlin 2016)، وكذا اختبار تأثير بعض المتغيرات المعدلة لهذه العلاقة، خاصةً كل من: حجم الشركة، ومعدل الرفع المالى للشركة، والسلوك الانتهازى الحالى للإدارة على مستوى القوائم المالية، ودرجة الالتزام الحوكمى للشركة، وجودة المراجعة المدركة، اتساقًا مع ما تبناه الباحث من اتباع منهجية المتغيرات المعدلة للتحقق من أثر تلك المتغيرات، قياسًا على بعض الدراسات السابقة (Kaplan, Kenchington, and Wenzel 2015; Richardson, Lanis, and Taylor; 2015)

٩-٢ مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل **مجتمع الدراسة** في جميع الشركات المقيدة ببورصتى القاهرة والإسكندرية خلال الفترة من ٢٠٠٧ [١] حتى ٢٠١٦ [٢]، بعد استبعاد المؤسسات المالية؛ نظرًا لاختلاف طبيعة نشاطها وإطار إعداد التقارير المالية الخاص بها، قياسًا على (Heltzer, Mindak, and Zhou 2015; Richardson, Lanis, and Taylor 2015; Edwards, Schwab, and Shevlin 2016)، واتبع الباحث منهجية Firm Year Observations قياسًا على(Edwards, Schwab, and Shevlin 2016؛ طلخان ٢٠١٧؛على ٢٠١٧؛على ٢٠١٨)، وبتطبيق معادلة حساب حجم العينة العشوائية على مجتمع الدراسة، يكون حجم العينة العشوائية (١٢٤) شركة، و(٢٩٧)

---

[١] **تختلف فترة الدراسة خلال فروض البحث كالتالى:**

- عند اختبار فروض البحث: **H_1**، **H_2** بفرعياته (ماعدا **H_{2c}**، **H_{2e}**، **H_2**)، تكون فترة الدراسة من عام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٦.
- عند اختبار فروض البحثH_{2c}، H_{2e}، H_2 تكون فترة الدراسة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٦؛ حيث يتطلب قياس متغير السلوك الانتهازى الحالى للإدارة على مستوى القوائم المالية بيانات سنة سابقة.

[٢] تم استبعاد سنة ٢٠١١ من فترة الدراسة للظروف السياسية التى مرت بمصر، والتى كان لها تداعيات اقتصادية بالطبع، مما قد يؤثر سلبًا على دقة النتائج (خلف ٢٠١٣؛ طلخان ٢٠١٧).

مشـــاهدة [١]. ولاختبار فروض البحث إحصـــائيًا تم اختيار **عينة تحكمية** من هذه الشـــركات روعى فى اختيارها عدة اعتبارات [٢]؛ لذا تم استبعاد مشاهدات الشركات التى لم يتمكن الباحث من الحصول على قوائمها المالية كاملة، أو أسعار أسهمها، خلال فترة الدراسة، والمشاهدات التى تعد قوائمها المالية بعملة خلاف الجنيه المصرى واستبعاد المشاهدات المعفاة من الخضوع للضريبة على الدخل، والمشاهدات التى حققت صـــافى خســـائر قبل الضـــريبة، والمشـــاهدات التى تغيرت نهاية ســـنتها المالية، قياسًـــا على (Edwards, Schwab, and Shevlin 2016; Gleason, Pincus, and Rego 2017; Nagar and Sen 2017)

٩-٣ نموذج البحث وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة

لاختبار العلاقة التأثيرية مجال الدراســـة، وأهم المتغيرات المعدلة لها؛ تم صـــياغة نموذج البحث، وتوصيف، وقياس متغيرات الدراسة على النحو التالى:

---

[١] لحساب حجم العينة العشوائية فى ظل مجتمع الدراسة المعلوم؛ تم استخدام المعادلة التالية:

$$n = Z^2.p.q.N/((e^2\ (N-1))+(Z^2.p.q))$$

(Bukenya 2014, 192) حيث: n حجم العينة العشوائية، Z القيمة المعيارية عند مستوى ثقة ٩٥%، P نسبة انتشار الظاهرة محل الدراسة فى المجتمع ويتم استخدام (0.5) فى ظل عدم معرفة هذه النسبة، q متمم نسبة P،N حجم المجتمع، e = error margin هامش الخطأ. وبتطبيق هذه المعادلة على مجتمع الدراسة المكون من١٨٢ شركة يكون حجم العينة:

$$n= 1.96^2* 0.5*0.5*182/((0.05^2*(182-1))+ (1.96^2* 0.5*0.5))=123.7=124$$

وبتطبيق هذه المعادلة على مجتمع الدراسة المكون من ١٤٨٥مشاهدة (عدد المشاهدات المقيدة بالبورصة المصرية خلال فترة الدراسة) يكون حجم العينة:$n= 1.96^2* 0.5*0.5*1485/((0.05^2*(1485-1))+ (1.96^2* 0.5*0.5))= 305.37=306$

[٢] تتمثل اعتبارات اختيار مفردات العينة التحكمية فى كل من:أن تكون القوائم المالية، والإيضاحات المتممة لها كاملة للمشاهدة، وأن يتوافر سعر السهم فى تاريخ محدد، وأن تكون القوائم المالية منشورة بالجنيه المصرى،وألا تكون المشاهدة معفاة من الخضوع للضريبة على الدخل، وأن تحقق صافى ربح قبل الضريبة.

٩-٣-١ نموذج البحث

يظهر نموذج البحث كما يلى:

نموذج البحث

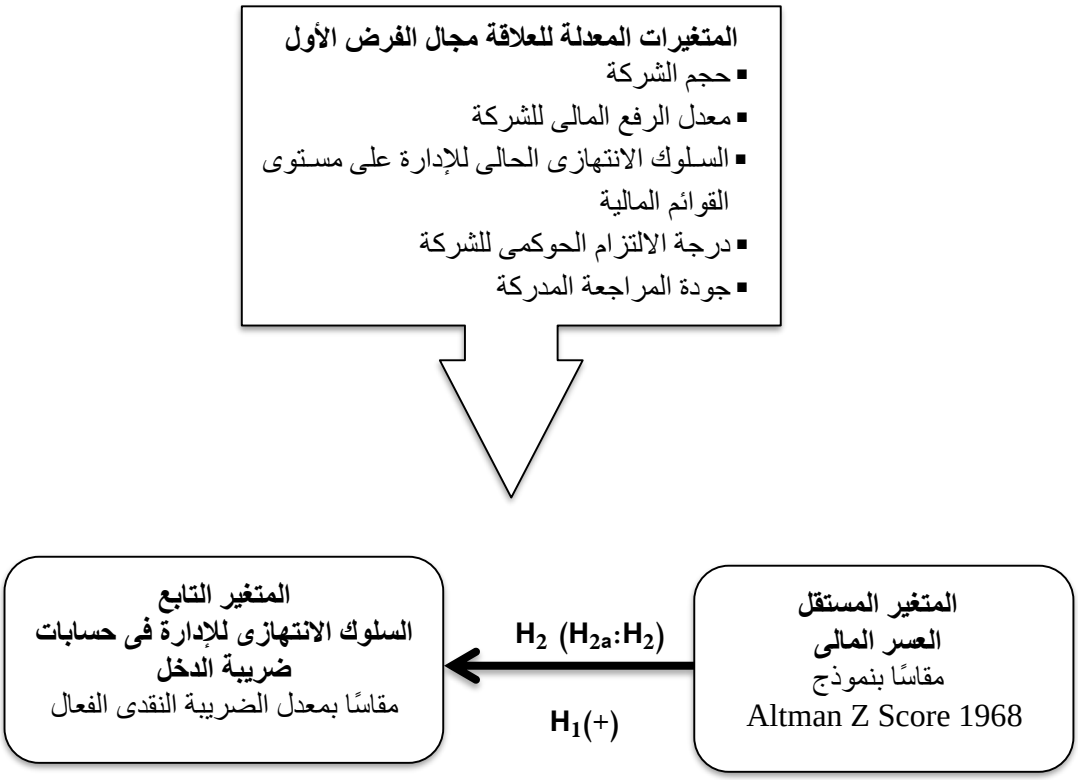

شكل (١)

المصدر: إعداد الباحث

٩-٣-٢ توصيف وقياس متغيرات الدراسة

جدول١: توصيف وقياس متغيرات الدراسة

المتغير ورمزه	نوعه	توصيفه	قياسه	اتجاه العلاقة المتوقع
العسر المالى FD	مستقل	عدم قدرة الشركة على سداد ديونها (Sawal, Zakaria, and Abdullah 2015) وهو أحد حالات العجز النقدى التى تواجه الشركة والتى تفقدها القدرة على سداد التزاماتها الحالية، نتيجة لعدم كفاية تدفقاتها من العمليات التشغيلية لتوفاء بتلك الإلتزامات (على ٢٠١٧، ٢٩٧).	كمتغير ضمنى يأخذ القيمة (١) فى حالة وجود الشركة فى مرحلة العسر المالى، و(صفر) بخلاف ذلك، ويستدل على وجود الشركة فى حالة العسر المالى من خلال قيمة "Z" المعبرة عن نموذج Altman Z Score 1968[1] قيمتها على (Dalniala, Kamaluddina, Sanusia, and Syafiza 2014; Sawal, Zakaria, and Abdullah 2015; Feizi, Pasah, Keshavarz, Mirnaeee, and Mosavi 2016; Lee, Glasscock, and Park 2017; Nagar and Sen 2017)	(+)
السلوك الانتهازى للإدارة فى حسابات ضريبة الدخل OBITAS	تابع	سلوك إدارى ينطوى على أساليب لتخفيض الدخل الخاضع للضريبة، بهدف تدنية مدفوعات الضرائب، وذلك فى إطار المعايير المحاسبية ذات الصلة والقوانين الضريبية على الدخل ولائحته وتعديلاته، وكذا الكتب الدورية وتعليمات السلطات الضريبية ذات الصلة (Mulyadi and Anwar 2015; Dalfardi 2016)	Cash Effective Tax Rate، ويساوى ناتج قسمة ضريبة الدخل المدفوعة نقداً على صافى الربح المحاسبى قبل الضريبة، قيمتها على (Lennox, Lisowsky, and Pittman 2013; Zeng 2014; Heltzer, Mindak, and Zhou 2015; Richardson, Lanis, and Taylor 2015; Edwards, Schwab, and Shevlin 2016; Dhamara and Violita 2017; Pramiera and Setiawan 2018)	(+)
حجم الشركة FS	معدل	أحد الخصائص التشغيلية المميزة للشركة (الصوفى ٢٠١٧، طلخان ٢٠١٧، رمضى ٢٠١٨) والتى تعبر عن القدرات والإمكانيات والموارد المالية المتاحة للشركة (محمد، عمرو خميس ٢٠١٨) و يتم الاعتماد عليها لتفسير الاختيار المحاسبى بين البدائل المرتبطة بوظيفة القياس وكذلك درجة الإفصاح المحاسبى (زكى ٢٠١٤).	اللوغاريتم الطبيعى لصافى المبيعات (إيرادات النشاط)[2] قيمتها على (Ebrahim 2014)	(+) على قوة وأو اتجاه العلاقة محل H_1
معدل الرفع المالى للشركة LEV	معدل	نسبة مالية تعكس مدى اعتماد الشركة على القروض فى هيكل تمويلها، ويؤدى ارتفاعها إلى زيادة احتمال عدم قدرة الشركة على سداد ديونها وبالتالى ارتفاع مستوى خطر الإفلاس (Zaimsdin and Hashim 2016)	بخارج قسمة القيمة الدفترية لإجمالى الالتزامات على القيمة الدفترية لإجمالى الأصول، قيمتها على (Omoye and Eraghbe 2014; Suffian, Samsi, Osman, and Azhari 2015; Lee, Glasscock, and Park 2017)	(+) على قوة وأو اتجاه العلاقة محل H_1
السلوك الانتهازى الحالى للإدارة على مستوى القوائم المالية OBINTAS	معدل	استخدام الإدارة للحكم الشخصى أثناء إعداد التقارير المالية وهيكلة المعاملات، بما يؤدى إلى تغيير التقارير المالية لتضليل أصحاب المصالح بشأن الأداء الإقتصادى للشركة أو للتأثير على المخرجات التعاقدية القائمة على أساس الأرقام المحاسبية التى يتم الإفصاح عنها، بما يحقق منافعها الخاصة على حساب مصالح أصحاب المصلحة (Healy and Wahlen 1999; Rezaei and Roshani 2012)	احتمالاً على الإستحقاقات الإختيارية، التى يتم تقديرها باستخدام نموذج جونز ١٩٩١ المعدل قيمتها على (Richardson, Lanis, and Taylor 2015; Abdul Rahman, Sulaiman, Fadel, and Kazemian 2016; Mulyadi and Anwar 2015; ، الصوفى ٢٠١٥)	(+) على قوة وأو اتجاه العلاقة محل H_1
درجة الالتزام الحوكمى للشركة CG	معدل	حوكمة الشركات بصورة عامة هى " مجموعة من الأسس والمبادئ والنظم التى تحكم العلاقة بين مجلس الإدارة من ناحية، وبين مالك الشركة والأطراف الأخرى المتعاملة معها من ناحية أخرى، بهدف تحقيق أفضل حماية وتوازن بين مصالح كل تلك الأطراف" (مركز المديرين المصرى ٢٠١٦)	خارج قسمة عدد المحددات الرئيسية لآليات حوكمة الشركات التى التزمت بها الشركة على مجموع هذه المحددات، وهى تلك المحددات وقيمتها: (أ) حجم مجلس الإدارة: كمتغير ضمنى يأخذ القيمة (١) عندما يتراوح حجم مجلس الإدارة بين ستة وعشرة أعضاء، و(صفر) بخلاف ذلك. (ب) استقلال مجلس الإدارة: كمتغير ضمنى يأخذ القيمة (١) إذا كانت نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين أكبر من ٥٠%، و(صفر) بخلاف ذلك. (ج) انفصال دور العضو المنتدب عن دور رئيس مجلس الإدارة: كمتغير ضمنى يأخذ القيمة (١) فى حالة الإنفصال، و(صفر) بخلاف ذلك. (د) تركز الملكية: كمتغير ضمنى يأخذ القيمة (١) إذا كانت نسبة الأسهم المملوكة للمستثمر الرئيسى أكبر من ٥%، و(صفر) بخلاف ذلك. (ه) امتلاك الإدارة لأسهم الشركة: كمتغير ضمنى يأخذ القيمة (١) فى ظل الإفصاح عن امتلاك الإدارة لأسهم الشركة، و(صفر) بخلاف ذلك. (و) إدارة المخاطر: كمتغير ضمنى يأخذ القيمة (١) فى ظل الإفصاح عن إدارة المخاطر، و(صفر) بخلاف ذلك. قيمتها على (الصاوى ٢٠١٠، رمضى ٢٠١٨، محمد، عمرو خميس ٢٠١٨)	(+) على قوة وأو اتجاه العلاقة محل H_1
جودة المراجعة المدركة AQ	معدل	قبول وتخطيط وتنفيذ المراجعة وإعداد وعرض مراكب الحسابات للتقرير، فى ظل التزام كامل بمعايير المراجعة المتعارف عليها، وكذا قواعد آداب وسلوك المهنة، بالشكل الذى يضفى الصدق على القوائم المالية ويساهم إيجابًا فى تخفيض خطر المعلومات أمام متخذى القرارات أصحاب المصالح مستخدمى التقرير، الأمر الذى يدركه أصحاب المصالح بدلالة مؤشرات مثل: مستوى التحفظ المحاسبى، ممارسات سلوك الإنتهازى (السيد ٢٠١٢ نقلاً عن Arens, Elder, and Beasley 2012، أبو جبل ٢٠١٦، العاصى ٢٠١٦، السيد ٢٠١٧، على ٢٠١٨).	كمتغير ضمنى يأخذ القيمة (١) فى ظل الشركات التى يقوم بمراجعة قوائمها المالية مكتب مراجعة شريك لأحد مكاتب المراجعة الأربع الكبار، و(صفر) بخلاف ذلك قيمتها على (Kaplan, Kenchington, and Wenzel 2015; Richardson, Taylor, and Lanis 2016; Christensen, Olson, and Omer 2015; Hsiang, Ying, and Shen 2018)	(+) على قوة وأو اتجاه العلاقة محل H_1

[1] يمكن التعبير عن ذلك النموذج وفق المعادلة التالية: $Z = 1.2 * X_1 + 1.4 * X_2 + 3.3 * X_3 + 0.6 * X_4 + (1.0 * X_5)$، حيث: X_1: رأس المال العامل/ إجمالي الأصول، X_2: الأرباح المحجوزة / إجمالي الأصول، X_3: صافى الأرباح قبل الفوائد والضرائب/ إجمالي الأصول، X_4: القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لإجمالى الالتزامات، X_5: صافى المبيعات/ إجمالي الأصول. وتقع الشركة فى إحدى الحالات الثلاثة التالية بناءً على قيمة Z: (١) **حالة العسر المالى:** إذا كانت Z<1.81 (٢) **الحالة المحايدة** Grey Zone: إذا كانت1.81<Z<2.99 (٣) **حالة الاستقرار المالى:** إذا كانتZ>2.99

[2] تم استخدام اللوغاريتم الطبيعى لإجمالى إيرادات النشاط للشركات الخدمية، واللوغاريتم الطبيعى لصافى المبيعات للشركات بخلاف الشركات الخدمية.

٩-٤ أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية

تشـــمل أدوات الدراســـة ما يعتمد عليه الباحث من أدوات لإجراء الدراســـة التطبيقية، والتى تتكون من البيانات الثانوية الواردة فى كل من: القوائم المالية الأســاســية (قائمة المركز المالى، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغير فى حقوق المســـاهمين[١]، وإيضـــاحاتها المتممة، وتقرير مراقب الحسابات [٢]، ونماذج الإفصاح، و ٣٠، و، وأسعار الأسهم[٣]، فى تواريخ محددة لشركات العينة، وكذا المعادلات والنماذج الرياضية اللازمة لحساب غالبية متغيرات الدراسة (العسر المالى للشركة، السلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل، معدل الرفع المالى للشركة، السلوك الانتهازى الحالى للإدارة على مستوى القوائم المالية، ودرجة الالتزام الحوكمى للشركة) وذلك قياسًا على (على ٢٠١٧؛ على ٢٠١٨).

أما بشأن إجراءات الدراسة: فتتضمن الإجراءات التى اتبعها الباحث للقيام بالدراسة التطبيقية؛ ونظرًا لافتقار البورصة المصرية لوجود قواعد بيانات رسمية للشركات المقيدة،قام الباحث – اعتمادًا على أدوات الدراســة– باســتخراج وتجهيز البيانات اللازمة لقياس كافة متغيرات الدراســة معتمدًا فى ذلك على برنامج Microsoft Excel، ثم قياس متغيرات الدراســة، بدءًا بمتغير العســر المالى؛ حيث تم قياســه اعتمادًا على نموذج Altman Z Score 1968 [٤]؛ لتصـــنيف مشـــاهدات الدراســـة إلى ثلاث مجموعات: (أ) مشاهدات متعسرة ماليًا، (ب) مشاهدات مستقرة ماليًا، (ج) مشاهدات بين المرحلتين السابقتين (تقع فى المنطقة المحايدة) [٥]، وتم قياس الســـلوك الانتهازى للإدارة فى حســـابات ضـــريبة الدخل، اعتمادًا على بيانات القوائم المالية (ضريبة الدخل المدفوعة نقدًا[٦]، صافى الأرباح قبل الضرائب)

---

[١] أضـاف معيار المحاسـبة المصـرى رقم(١) المعدل فى سـنة ٢٠١٥ قائمة الدخل الشـامل– اسـتمرت فى معيار المحاسـبة المصرى رقم(١) المعدل فى سنة ٢٠١٩– إلى القوائم المالية الأساسية، ولكن تخرج تلك القائمة عن نطاق أدوات الدراسة؛ لعدم اعتماد الباحث عليها.

[٢] يتم الاعتماد على تقرير مراقب الحســابات للحصــول على: تاريخ التقرير، اســم مكتب المراجعة المحلى، واســم مكتب المراجعة الشريك لمكتب المراجعة المحلى.

[٣] تم الحصول على أسعار الأسهم باستخدام برنامج Meta Stock Professional والذي يوفر سعر الفتح، سعر الإغلاق، أقل سعر، أعلى سعر، حجم التداول لسهم الشركة بشكل يومي منذ بدء التداول عليه.

[٤] يتطلب هذا النموذج بيانات من القوائم المالية، إضـافةً إلى سـعر السـهم. وسـيتم الاعتماد على سـعر اقفال السـهم فى أول جلسة تداول أو أول يوم عمل تالى لتاريخ تقرير مراقب الحسابات قياسًا على (طلخان ٢٠١٧؛ على ٢٠١٨).

[٥] تم استبعاد المشاهدات التى تقع فى المنطقة المحايدة من التحليل الإحصائى.

[٦] يتم الإفصاح عن قيمة ضرائب الدخل المدفوعة نقدًا فى قائمة التدفقات النقدية (الجزء الخاص بصافى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية).

وأخيرًا تم قياس حجم الشركة، ومعدل الرفع المالى للشركة، وممارسات السلوك الانتهازى الحالى على مستوى القوائم المالية[١]، ودرجة الالتزام الحوكمى للشركة، وجودة المراجعة المدركة، اعتمادًا على بيانات القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة، وتقرير مراقب الحسابات، ونماذج الإفصاح أرقام ١٨، ٤٠. وبمجرد الانتهاء من قياس كافة متغيرات الدراسة المستهدف اختبارها، تم وضعها فى شكل جداول الكترونية باستخدام برنامج Microsoft Excel؛ تمهيدًا لإجراء التحليل الإحصائى.

٩-٥ أدوات التحليل الإحصائى

اعتمد الباحث على بعض أساليب الإحصاء الوصفى كالانحراف المعيارى، والمدى (الفرق بين الحد الأعلى والحد الأدنى لقيم المتغير خلال عينة الدراسة)، والوسط الحسابى، لمتغيرات الدراسة[٢]، كما اعتمد الباحث على أساليب[٣] Panel Data حيث استخدم نماذج الانحدار ذات التأثيرات الثابتة

---

[١] من الجدير بالذكر اتباع الدراسات السابقة لثلاث منهجيات لتقدير الاستحقاقات الاختيارية باستخدام نموذج جونز المعدل ١٩٩١ كما يلى: (أ) تقدير الاستحقاقات الاختيارية لكل سنة على مستوى القطاع cross-sectional by year and industry approach (Ikram 2011)، (ب) تقدير الاستحقاقات الاختيارية على مستوى القطاع (Erickson and Wang 1999) (ج) تقدير الاستحقاقات الاختيارية على مستوى مشاهدات العينة بأكملها (الصيرفى ٢٠١٥؛ على ٢٠١٨)، وتُعد المنهجية الأولى هى الأفضل، ولكن يتم اللجوء للمنهجيتين الثانية والثالثة فى ظل محدودية المشاهدات، ومن الجدير بالذكر: أن الباحث اتبع المنهجية الثالثة لمحدودية المشاهدات فى بعض القطاعات.

[٢] قام الباحث باختبار مدى معنوية الفروق بين متوسطات قيم المتغيرات للمشاهدات المتعسرة ماليًا والمشاهدات المستقرة ماليًا، باستخدام اختبار t لعينتين مستقلتين؛ حيث تم إجراء اختبار Variance ratio test أولًا للتحقق من مدى تساوى تباين المتغيرين قبل إجراء اختبار Two-sample t test والذى يجرى فى ظل بديلين، إما تساوى أو عدم تساوى التباين.

[٣] تستخدم مصطلحات (Panel data, Longitudinal data, or combined time-series/cross-section data) فى العلوم الاقتصادية والإحصائية للإشارة إلى مجموعة البيانات التى تتضمن مشاهدات متكررة repeated observations (عبر الزمن) لوحدات units (أفراد، دول، شركات) (BiØrn 2017)، وقد تكون هذه البيانات متوازنة Balanced Panel data حينما يتم مشاهدات كافة الوحدات خلال الفترة الزمنية بأكملها، بمعنى أن عدد المشاهدات متساوى لكافة الوحدات، أو غير متوازنة Unbalanced Panel data حيث يتم مشاهدات كافة الوحدات ولكن خلال فترات زمنية متباينة، كما قد تكون هذه البيانات قصيرة Short Panel data حيث يكون عدد الوحدات أكبر كثيرًا من عدد الفترات الزمنية، وقد تكون طويلة Long Panel data حيث يكون عدد الوحدات أقل كثيرًا من عدد الفترات الزمنية (Shahzad 2016). وتُصنف بيانات هذه الدراسة على أنها قصيرة حيث عدد الشركات (١٨٢) أكبر بكثير من عدد الفترات الزمنية (٩) سنوات قياسًا على (Hakim and Omri 2015; Shahzad 2016)، وغير متوازنة قياسًا على (Hakim and Omri 2015; Hashim, Ariff, and Amrah 2016) وتتميز نماذج Panel Data بتجميعها بين خصائص معالجة البيانات كسلسلة زمنية Time seires وخصائص معالجة البيانات القطاعية Cross Sectional،كما=

Fixed- effects (within) regression، وذات التأثيرات العشوائية Random- effects[1] GLS Regression فى ظل الانحدار الخطي Panel Data LinearRegression، مستعينًا باختبار Hausman للمفاضلة بين الأسلوبين قياسًا على Fernandes, Cerqueira, and Brandão (2017) مستخدمًا برنامج STATA الإصدار (14.2).

٩-٦ نتائج التحليل الإحصائى

يعرض الباحث أولًا للإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، ثم نتائج اختبار فروض الدراسة، كما يلى:

٩-٦-١ الإحصاءات الوصفية

فيما يلى يعرض الباحث للإحصاءات الوصفية التى توضح الملامح الأساسية لمتغيرات الدراسة، مبوَّبة حسب فروض البحث:

٩-٦-١-١ الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الفرضين H_1, H_2

جدول ٢أ: الإحصاءات الوصفية للمشاهدات المتعسرة ماليًا

متغيرات الدراسة	عدد المشاهدات	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الحد الأدنى	الحد الأعلى
السلوك الانتهازى للإدارة فى حسابات ضريبة الدخل	161	.2082604	1.16803	11.64153[2]	0

= أنها تتحكم فى عدم التجانس بين الوحدات، وتخفض من الارتباط المتعدد Collinearity وتسمح لمزيد من درجات الحرية وهو ما ينعكس على كفاءة النماذج الإحصائية، كما أنها تتغلب على التحيز المحتمل فى النتائج، وتتعامل جيدًا مع النماذج المعقدة (Martinez-Ferrero 2014; Hashim, Ariff, and Amrah 2016; Shahzad 2016; Fernandes, Cerqueira, and Brandão 2017)

[1] عند تحليل البيانات باستخدام نماذج Panel data يتم التحليل باستخدام النماذج ذات التأثيرات الثابتة Fixed effects Models ثم النماذج ذات التأثيرات العشوائية Random effects models ثم المفاضلة بينهما؛ بناءً على نتيجة اختبار Hausman حيث يكون فرض العدم لهذا الاختبار عدم وجود اختلاف بين النموذجين؛ لذلك إذا كانت القيمة الاحتمالية P.value لهذا الاختبار أقل من (.05) فيتوافق ذلك مع رفض فرض العدم، وهنا يتم الاعتماد على النماذج ذات التأثيرات الثابتة، أما إذا كانت P.value أكبر من (0.05) فيتوافق ذلك مع قبول فرض العدم بعدم وجود اختلاف بين النموذجين، وهنا تكون النماذج ذات التأثيرات العشوائية هى الأفضل (Hakim and Omri, 2015; Hashim, Ariff, and Amrah 2016; Shahzad 2016; Fernandes, Cerqueira, and Brandão 2017)

[2] تم قياس السلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل من خلال معدل الضريبة النقدى الفعال، والذى تُفسر قيمته بصورة عكسية؛ فارتفاع القيمة يدل على انخفاض مستوى السلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل، والعكس بالعكس؛ لذا تكون أقل قيمة للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل هى أعلى قيمة (11.64153) سجلها مقياس معدل الضريبة النقدى الفعال، وكذلك تظهر أعلى قيمة للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل من خلال أقل قيمة (صفر) سجلها مقياس معدل الضريبة النقدى الفعال.

حجم الشركة	162	19.82676	1.616361	15.73754	23.9396
معدل الرفع المالى للشركة	163	0.6328594	0.07951785	0.0057768	10.29526
السلوك الانتهازى الحالى للإدارة على مستوى القوائم المالية	147	-.1925551	0.4802721	-2.497797	1.300985
درجة الالتزام الحوكمى للشركة	94	0.5567553	0.1334493	1.666667	0.833333
جودة المراجعة المدركة	166	0.6204819	0.4873113	0	1

جدول ٢ب: الإحصاءات الوصفية للمشاهدات المستقرة ماليًا

متغيرات الدراسة	عدد المشاهدات	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الحد الأدنى	الحد الأعلى
السلوك الانتهازى للإدارة فى حسابات ضريبة الدخل	508	.2588609	1.252481	18.60277	0
حجم الشركة	514	20.27448	1.864585	15.85978	29.71999
معدل الرفع المالى للشركة	514	0.3164305	0.3349539	0.0001855	5.200261
السلوك الانتهازى الحالى للإدارة على مستوى القوائم المالية	433	-.360475	0.6813026	-4.93314	3.503605
درجة الالتزام الحوكمى للشركة	266	0.5501253	0.1887673	0	1
جودة المراجعة المدركة	517	0.5783366	0.4943035	0	1

يوضح الجدولان (٢أ)، (٢ب) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة عند اختبار فرضى البحث H_1، H_2، ويوضح الجدول **(٢أ)**، عدد المشاهدات، والوسط الحسابى، والانحراف المعيارى، والحد الأدنى، والحد الأعلى لمتغيرات الدراسة للمشاهدات المتعسرة ماليًا، كما يوضح الجدول **(٢ب)** عدد المشاهدات، والوسط الحسابى، والانحراف المعيارى، والحد الأدنى، والحد الأعلى لمتغيرات الدراسة للمشاهدات المستقرة ماليًا.

ويتضح من الجدولين أن ما يقرب من ٢٤% من المشاهدات تعانى من العسر المالى، بينما ٧٦% منها مستقرة ماليًا (فى ظل عدم الأخذ فى الاعتبار المشاهدات التى تقع فى المنطقة المحايدة) مما يعنى

أن غالبية المشـــاهدات محل الاختبار مســـتقرة ماليًا. ويوجد تقارب بين عدد مشـــاهدات كافة متغيرات الدراسـة للمشـاهدات المتعسـرة ماليًا ماعدا متغير درجة الالتزام الحوكمى (٩٣ مشـاهدة) ويرجع ذلك إلى توفر البيانات اللازمة لقياس كافة المتغيرات خلال فترة الدراسـة (٢٠٠٧ حتى ٢٠١٦) وذلك على عكس البيانات اللازمة لقياس درجة الالتزام الحوكمى؛ حيث توفرها فى غالبية الشـــركات منذ ٢٠١٤ بوجود النموذج (٤٠) من نماذج الإفصـــاح – هناك شـــركات وفرت هذه الإفصـــاحات منذ ٢٠١٢- وكذلك الوضـع بالنسـبة للمشـاهدات المسـتقرة ماليًا؛ حيث بلغ عدد مشـاهدات متغير درجة الالتزام الحوكمى (٢٦٦) مشـاهدة، وهو عدد منخفض نسـبيًا مقارنةً بعدد مشـاهدات باقى المتغيرات للمشـاهدات المسـتقرة ماليًا، وهذا من شـأنه تخفيض عدد مشـاهدات الاختبار الإحصـائى فى ظل فروض البحث H_{2d}، H_{2e}، H_2 مقارنةً بباقى الفروض H_1، H_{2a}، H_{2b}، H_{2c}، H_{2f}.

كما تتشـتت قيم المتغيرات – والظاهر من تحليل الانحراف المعيارى والمدى لقيم متغيرات الدراسـة – للمشاهدات المتعسرة ماليًا بدرجة أكبر منها للمشاهدات المستقرة ماليًا، وبصورة عامة يتضح وجود تباين بين قيم متغيرى السـلوك الانتهازى للإدارة فى حسـابات ضـريبة الدخل، وحجم الشـركة مقارنة بقيم باقى المتغيرات، وهو ما يعنى وجود اختلاف كبير بين مسـتويات ممارسـات السـلوك الانتهازى فى حسـابات ضـــريبة الدخل خلال مشـــاهدات العينة، ويتفق هذا مع تعدد وتنوع دوافع ممارســـة هذا الســـلوك بين الشـركات، الأمر الذى يبرر دراسـة وتفسـير هذا التباين، وهو ما يتبناه الباحث فى دراسـته. وكذا تختلف المشاهدات عن بعضـها البعض من حيث حجم الشركة ويتوافق هذا مع عدم اقتصـار الدراسة على حجم معين من الشـركات؛ لذا تتنوع أحجام الشـركات خلال عينة الدراســة، الأمر الذى يؤكد ســلامة اعتماد الباحث على عينة عشـوائية عند اختبار فروض الدراسـة، ومن الجدير بالذكر أن ارتفاع مسـتوى التباين فى القيم – والذى يعكسـه الانحراف المعيارى والمدى كأهم مقياسين لتشتت القيم عن وسطها الحسابى– يترتب عليه وجود قيم شـــاذة (متطرفة) تؤثر على مدى دقة النتائج؛ حيث تجعلها متحيزة، وبالتالى فاسـتبعادها فى حالة وجود مشـاكل متعلقة بعدم معنوية نماذج الانحدار فى مرحلة الاختبار الإحصـائى يعدُّ أمرًا منطقيًا.

وكان الوسـط الحسـابى للسـلوك الانتهازى فى حسـابات ضـريبة الدخل للمشـاهدات المتعسـرة ماليًا (0.2082604) أكبر منه للمشـاهدات المسـتقرة ماليًا (0.2588609)، مما يشـير مبدئيًا إلى انتشـار ممارسـة هذا السـلوك الانتهازى من جانب الشـركات المتعسـرة ماليًا مقارنةً بالشـركات المسـتقرة ماليًا، وهو ما يتفق مع كون حالة العسـر المالى للشـركة دافعًا لها لممارسـة السـلوك الانتهازى فى حسـابات ضـريبة الدخل، وينخفض الوســط الحســابى لحجم الشــركة للمشــاهدات المتعســرة ماليًا (19.82676) عنه للمشـاهدات المسـتقرة ماليًا (20.27448)، وهو ما يوضـح دور الإمكانيات، والقدرات، والموارد المتاحة للشـركات كبيرة الحجم، والمنعكس فى انخفاض احتمال تعرضـها للعسـر المالى، وبطبيعة الحال، يرتفع

الوسط الحسابى لمعدل الرفع المالى للمشاهدات المتعسرة ماليًا(0.6328594) عنه للمشاهدات المستقرة ماليًا (0.3164305) وهو ما يتفق مع كون ارتفاع معدل الرفع المالى للشـــركة ملازم ومســـبب رئيس لحالة العسر المالى، وتنعكس طبيعة البيئة المصرية فى زيادة قيمة الوسط الحسابى للسلوك الانتهازى على مستوى القوائم المالية للمشاهدات المستقرة ماليًا (0.360475−) عنها للمشاهدات المتعسرة ماليًا (0.1925551−)؛ حيث تبدأ الشركة فى ممارسة تلك السلوكيات قبل الدخول فى مرحلة العسر المالى اتفاقًا مع ضـعف البيئة الحوكمية المصـرية المشـجعة لوجود مثل هذه الممارسـات، ولا يختلف الوسـط الحسابى لدرجة الالتزام الحوكمى(0.5567553) للمشاهدات المتعسرة ماليًا عنه للمشاهدات المستقرة ماليًا (0.5501253) مما يشـير لكون ضـعف البيئة الحوكمية سـمةً مميزةً لبيئة الأعمال المصـرية، وتتفق زيادة الوسط الحسابى لجودة المراجعة المدركة للمشاهدات المتعسرة ماليًا (0.6204819) عنه للمشاهدات المستقرة ماليًا (0.5783366) مع صورية جودة المراجعة فى البيئة المصرية، والتى تحول دون تحقق آثارها الإيجابية مثل: انخفاض احتمال تعرض الشركة للعسر المالى.

وبناءً على ما تقدم: يتضح أن الشركات المتعسرة ماليًا تتميز بصغر حجمها، وارتفاع معدل الرفع المالى، وانتشار ممارسات السلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل، وانكماش ممارسات السلوك الانتهازى الحالى على مســـتوى القوائم المالية، وارتفاع جودة المراجعة المدركة (الصـــورية) مقارنةً بالشـــركات المســـتقرة ماليًا، بينما لا يوجد اختلاف من حيث درجة الالتزام الحوكمى بين النوعين من الشركات.

وللتحقق من مدى معنوية الفروق ســـالفة الذكر بين النوعين من المشـــاهدات، تم اختبار الفرق بين متوسطى كل متغير من متغيرات H_2،H_1 لحالة العسر المالى، والاستقرار المالى باستخدام اختبار T للفرق بين متوسطين، وكانت نتائجه كالتالى:

جدول٢ج: نتائج اختبار T للمقارنة بين متوسطى متغيرات الدراسة فى المشاهدات المتعسرة ماليًا والمشاهدات المستقرة ماليًا

متغيرات الدراسة	المشاهدات المتعسرة ماليًا		المشاهدات المستقرة ماليًا		الفروق		القيمة الاحتمالية
	عدد المشاهدات	الوسط الحسابى	عدد المشاهدات	الوسط الحسابى	Mean diff	t-statistic	P.value
السـلوك الانتهازى للإدارة فى حسـابات ضريبة الدخل	161	.2082604	508	.2588609	-.05061	-0.4538	0.6501
حجم الشركة	162	19.82676	514	20.27448	-.44772	-2.7485	0.0061

معدل الرفع المالى للشركة	163	0.6328594	514	0.3164305	.31643	4.9547	0.0000
السلوك الانتهازى الحالى للإدارة على مستوى القوائم المالية	147	-.1925551	433	-.360475	.16792	3.2674	0.0012
درجة الالتزام الحوكمى للشركة	94	0.5567553	266	0.5501253	.00663	0.3696	0.7120
جودة المراجعة المدركة	166	0.6204819	517	0.5783366	.04215	0.9593	0.3378

ويتضح من تحليل الجدول (٢ج) أن متوسط **ممارسات السلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل** للمشاهدات المتعسرة ماليًا أعلى منه للمشاهدات المستقرة ماليًا، ولكن هذا الفرق غير معنوى إحصائيًا؛ حيث أن (P.value=0.6501) وقيمة إحصائية الاختبار t-statistic (-0.4538) [١]، ويتضمن هذا انتشار تلك النوعية من الممارسات فى كافة مشاهدات العينة المتعسرة ماليًا والمستقرة ماليًا على حدٍّ سواءٍ،ويتفق هذا مع وجود دوافع أخرى لممارسة السلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل بخلاف حالة العسر المالى، ومع كون البيئة المصرية مشجعة لوجود مثل هذه الممارسات، كما أن متوسط **حجم الشركة** للمشاهدات المتعسرة ماليًا أقل منه بصورة معنوية (P.value=0.0061) للمشاهدات المستقرة ماليًا، مما يشير إلى انخفاض احتمال تعرض الشركات كبيرة الحجم للعسر المالى، وهو ما يتوافق مع الدور الذى تلعبه الإمكانيات، والقدرات، والموارد المتوفرة للشركات كبيرة الحجم دون غيرها فى الحد من تعرض الشركة للعسر المالى.

وكان متوسط **معدل الرفع المالى للشركة** للمشاهدات المتعسرة ماليًا أعلى منه بصورة معنوية (P.value=0.00) للمشاهدات المستقرة ماليًا، مما يعنى اعتماد الشركات المتعسرة ماليًا على الاقتراض فى تمويل أنشطتها بنسبة أكبر من المشاهدات المستقرة ماليًا وهو أمر منطقى؛ حيث يتمثل جوهر العسر المالى فى عدم قدرة الشركة على سداد التزاماتها المتداولة حين استحقاقها، بما يتضمن ارتفاع معدل الرفع المالى لدى هذه الشركات. كما أن متوسط **السلوك الانتهازى الحالى على مستوى القوائم**

[١] يتم مقارنة القيمة المحسوبة (-0.4538) لإحصائية الاختبار بقيمتها الجدولية (0.4900) والتى تم الحصول عليها باستخدام الأمر((667,0.025) display ttail) باستخدام برنامج ستاتا؛ حيث (٦٦٧) تمثل درجات الحرية (فى ظل تساوى تباين العينتين) وهى مساوية لمجموع مشاهدات العينتين (٦٦٩) مع استبعاد عدد العينات (٢) ، بينما (0.025) تتضمن مستوى المعنوية فى ظل اختبار ذو طرفين (.05/2).

المالية للمشاهدات المتعسرة ماليًا أقل[1] منه بصورة معنوية (P.value=0.0012) للمشاهدات المستقرة ماليًا، ويتفق ذلك مع انتشار السلوك الانتهازى على مستوى القوائم المالية منذ بدء مزاولة الشركة لنشاطها – اتفاقًا مع وجود دوافع أخرى للسلوك الانتهازى بخلاف حالة العسر المالى، واعتبار البيئة المصرية مشجعة على وجود مثل هذه الممارسات– وقبل وصولها لمرحلة العسر المالى، فإذا ما وصلت لهذه المرحلة تكون قد استنفذت قدرًا كبيرًا من المساحة المتاحة لديها –خلال الاستحقاقات المحاسبية – لمثل هذه الممارسات.

ولا يختلف متوسط **درجة الالتزام الحوكمى** للمشاهدات المتعسرة ماليًا (0.5567553) بصورة معنوية (P.value=0.7120) عنه للمشاهدات المستقرة ماليًا (0.5501253)، مما يؤكد على ضعف البيئة الحوكمية للشركات على اختلاف مستويات أدائها المالى، وهو ما يتضمن قصور إدراك إدارات الشركات المصرية للدور الفاعل لممارسات حوكمة الشركات، خاصةً مردودها الإيجابى على الأداء المالى للشركة، و**لا يختلف** متوسط **جودة المراجعة المدركة** بصورة معنوية (P.value=0.3378) للمشاهدات المتعسرة ماليًا عنه للمشاهدات المستقرة ماليًا، اتفاقًا مع صورية جودة المراجعة لكافة الشركات المصرية، وقصورها فى أداء دورها المرتقب كآلية خارجية لحوكمة الشركات، والذى ينعكس بالضرورة على الأداء المالى للشركة.

ومما سبق: يتضح أن نتائج اختبارات (T) تؤكد على تميز الشركات المتعسرة ماليًا بصغر أحجامها، وارتفاع معدلات الرفع المالى، وانكماش ممارسات السلوك الانتهازى الحالى على مستوى قوائمها المالية، مقارنةً بالشركات المستقرة ماليًا، كما لايوجد اختلاف جوهرى بين الشركات المتعسرة ماليًا، والشركات المستقرة ماليًا من حيث السلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل، ودرجة الالتزام الحوكمى، وجودة المراجعة المدركة.

وللتعرف على مدى وجود، ونوعية، ودرجة الارتباط بين متغيرات الدراسة، وكذا للوقوف على ما إذا كانت هناك مشكلة الارتباط الذاتى بين هذه المتغيرات يمكن النظر للجدول التالى (٢د) والذى يمثل مصفوفة الارتباط بين تلك المتغيرات.

---

[1] بالرغم من أن القيمة (.1925551–) أكبر من القيمة (.3604745–) إلا أنه يختلف تفسير هذه القيم فى ظل ممارسات السلوك الانتهازى على مستوى القوائم المالية؛ حيث تعبر القيمة الأولى عن الابتعاد بعدد وحدات (.1925551) عن (صفر) وتعبر القيمة الثانية عن الابتعاد بعدد وحدات (.3604745) عن (صفر) ويعبر مدى الابتعاد عن الصفر سلبًا أو إيجابًا عن ارتفاع مستوى السلوك الانتهازى على مستوى القوائم المالية.

جدول ٢د: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

	FD	OBITAS	FS	LEV	OBINTAS	CG	AQ
FD	1						
OBITAS	0.0920	1					
FS	-0.0772	0.0570	1				
LEV	0.4735	0.0603	-0.0358	1			
OBINTAS	0.0932	0.0344	-0.2176	-0.0601	1		
CG	0.0136	-0.1565	-0.0717	-0.1185	0.1389	1	
AQ	0.1962	0.0835	0.2806	0.2074	0.0013	-0.1647	1

ويتضـــح من تحليل الجدول (٢د) أن معظم قيم معاملات الارتباط بين متغيرات الدراســـة منخفضـــة جدًا؛ حيث تتراوح بين (0.0013) كأقل قيمة لمعامل الارتباط، ممثلة الارتباط بين جودة المراجعة المدركة والسلوك الانتهازى على مستوى القوائم المالية، ويتوافق هذا الارتباط الطردى – الضعيف جدًا – مع انعكاس دور جودة المراجعة المدركة من المقيد إلى المحفز لمثل هذه الســـلوكيات، ويعكس ضـــعف الارتباط بينهما صـــورية جودة المراجعة المدركة فى البيئة المصـــرية، و(0.47) كأعلى قيمة لمعامل الارتباط، ممثلة الارتباط بين العســـر المالى ومعدل الرفع المالى وهو أمر منطقى لاعتبار معدل الرفع المالى محدد ملازم للعسر المالى.

ويلاحظ أيضًـــا من تحليل قيم معاملات الارتباط أن أعلى قيمة لمعامل الارتباط كانت (0.47)، وهو ما يتوافق مع عدم مواجهة الباحث لمشـــكلة الارتباط الذاتى بين متغيرات الدراســـة فلم يتجاوز قيمة معامل الارتباط بين أى متغيرين (٨٠%) قياسا على (Halioui,Neifar, and Abdelaziz 2016; Ragothaman and Cornelsen 2017; Rani, Susetyo and Fuadah 2018)[١]

(١) لا توجد مشـــكلة ارتباط ذاتى serious collinearity problems طالما أن معاملات الارتباط لم تتجاوز 811. (Halioui, Neifar, and Abdelaziz 2016, 454)

٩-٦-٢ نتائج اختبار فروض البحث

تم اســـتخدام نماذج الانحدار ذات التأثيرات الثابتة، وذات التأثيرات العشـــوائية فى الانحدار الخطى،لاختبار فروض البحث قياسًـا على (Fernandes, Cerqueira, and Brandão 2017) وذلك وفقًا لما يلى:

٩-٦-٢-١ نتيجة اختبار الفرض الرئيسى (H_1)

استهدف هذا الفرض اختبار **ما إذا كان العسر المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية يؤثر إيجابًا فى ممارسة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل.**

وتم اختباره اعتمادًا على نموذج الانحدار التالى(Fixed- effects (within) regression)

$$OBITAS_{(i,t)} = \beta_{1i} + \beta_2 FD_{(i,t)} + u_{(i,t)} \quad (1)$$

حيث: $OBITAS_{(i,t)}$: سلوك الإدارة الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل للشركة (i) فى الفترة (t)،**$FD_{(i,t)}$:** العسر المالى للشركة (i) فى الفترة (t)،β_2: معامل الانحدار الذى يحدد اتجاه وقوة تأثير العسر المالى للشركة (i) فى الفترة (t) على ممارسة إدارتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل $u_{(i,t)}$: الخطأ العشوائي.

ولاختبار هذا الفرض إحصائيًا تم إعادة صياغته كفرض عدم كما يلى:

H_0: لا يؤثر العسر المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية إيجابًا على ممارسة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل.

ويعرض الجدول التالى نتائج اختبار (H_1)

جدول ٣: نتائج اختبار الفرض الرئيسى الأول (H_1)

Model	Beta	T	Sig
Constant	.069489	1.15	.249
FD	.6859175	3.87	0
Within R^2	0.0280		
F statistic	14.94		
Sig (F)	0.0001		

يُظهر الجدول رقم (٣) أن مستوى معنوية النموذج (Sig) 0.00% وهو أقل من مستوى المعنوية المسموح به (٥%)[١] وأن إحصائية الاختبار statistic،F (14.94) أكبر من قيمتها الجدولية (3.86) مما يشير إلى أن **النموذج معنوى** إحصائيًا وصالح لاختبار العلاقة مجال الفرض **H_1**.

كما يوضح الجدول أن قيمة R^2 للنموذج = 2.8% وهو ما يشير لقدرة العسر المالى للشركة على تفسير 2.8% من إجمالى التغيرات فى ممارسات السلوك الانتهازى للإدارة فى حسابات ضريبة الدخل، وبتحليل معاملات الانحدار (β_2=.6859175) تبين وجود تأثير سلبى[٢]، ومعنوى للعسر المالى على السلوك الانتهازى للإدارة فى حسابات ضريبة الدخل بمقدار 0.6859175 عند قيمة احتمالية (0.00) وإحصائية اختبار (T=3.87)، وعليه؛ **يتم قبول فرض العدم**[٣] ، **وبالتالى رفض الفرض البديل، القائل**

---

[١] يكون النموذج صالحا للاختبار طالما كانت القيمة الاحتمالية للنموذج (P.Value) أقل من مستوى المعنوية المسموح به (.05)، أو كانت القيمة الجدولية لإحصائية الاختبار (F) أقل من القيمة المحسوبة، وبالتطبيق على الوضع الحالى، تكون القيمة الجدولية لإحصائية الاختبار (F) عند درجات حرية (١) وتمثل درجات حرية البسط، و(٥١٩) وتمثل درجات حرية المقام ومستوى معنوية (.05) 3.86 وهى أقل من القيمة المحسوبة (14.94)، وتم الحصول على القيمة الجدولية مباشرة من برنامج STATA بعد تحديد درجات حرية المقام، والبسط، ومستوى المعنوية من خلال الأمر التالى: di .invFtail(d.f,d.f,.05)

[٢] تشير القيمة المنخفضة لمعدل الضريبة النقدى الفعال إلى ارتفاع مستوى السلوك الانتهازى للإدارة فى حسابات ضريبة الدخل وبالتالى تُفسر إشارة معامل الانحدار الموجبة للعسر المالى على وجود تأثير سلبى للعسر المالى على السلوك الانتهازى للإدارة فى حسابات ضريبة الدخل (Lennox, Lisowsky, and Pittman 2013; Heltzer, Mindak, and Zhou 2015, 5; Richardson, Lanis, and Taylor 2015)

[٣] يمكن اتخاذ القرار الإحصائى،برفض أو قبول، فرض العدم بناءً على أحد مدخلين رئيسيين: (أ) المدخل الأول: باستخدام القيمة الحرجة: حيث يتم مقارنة القيمة المحسوبة لإحصائية الاختبار بالقيمة الحرجة المستخرجة من جداول التوزيع الاحتمالى لإحصائية الاختبار، فإذا كانت القيمة العددية لإحصائية الاختبار تزيد عن القيمة الحرجة، أى إذا وقعت قيمة إحصائية الاختبار فى منطقة رفض H0، يتم رفض فرض العدم عند مستوى المعنوية α المحدد مسبقًا،أما إذا كانت القيمة العددية لإحصائية الاختبار تقل عن، أو تساوى، القيمة الحرجة، أى إذا وقعت قيمة إحصائية الاختبار فى منطقة قبول H0، يتم قبول فرض العدم عند مستوى المعنوية α المحدد مسبقًا (ب) المدخل الثانى: اعتمادًا على القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار (P.Value) والتى يمكن تعريفها على أنها أقل قيمة يمكن أن يأخذها مستوى المعنوية α حتى يتم رفض فرض العدم وفقًا للبيانات المشاهدة ولاتخاذ القرار الإحصائى يتم مقارنة القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار بمستوى المعنوية المحدد سلفًا؛ بحيث يتم رفض فرض العدم إذا كانت القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار(P.Value) أقل من (α)، ويتم قبول فرض العدم إذا كانت القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار(P.Value) أكبر من أو تساوى (α) (حسن، حلاوة، والعطار ٢٠١٢:١٠٤-١٠٥) وبالتطبيق على الفرض الأول (H1) يتضح من الجدول (٦-٥) أن P.Value لمتغير العسر المالى (FD)=0.00 وهى أقل من مستوى المعنوية المسموح به (.05)، ولكن تأثير العسر المالى فى السلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل سلبًا وهو عكس نوعية التأثير المفترض فى فرض العدم؛ لذا يقبل فرض العدم، ويرفض الفرض البديل.

بوجود تأثير إيجابى للعسر المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على ممارسة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل، ومن ثم تم رفض الفرض الأول (H_1)

و**تتفق** هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Dhamara and Violita (2017) من وجود تأثير سلبى – غير معنوى – لحالة العسر المالى للشركات على ممارسة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل، **وتختلف** مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة (Heltzer, Mindak, and Zhou 2015; Kaplan, Kenchington, and Wenzel 2015; Richardson, Lanis, and Taylor 2015; Edwards, Schwab, and Shevlin 2016) من وجود تأثير إيجابى للعسر المالى على السلوك الانتهازى للإدارة فى حسابات ضريبة الدخل.

ويرى الباحث: أن الالتزام الشكلى المقترن بضعف فاعلية آليات حوكمة الشركات الخارجية، والداخلية والتى من أهمها: ضعف الدور الرقابي والإشرافي للهيئة العامة للرقابة المالية، وعدم وجود تنظيم جيد سواء لمهنة المحاسبة أو مهنة المراجعة الداخلية؛ الأمر الذى يفرز محاسبين، ومراجعين داخليين، ومراقبى حسابات ذوى كفاءة منخفضة، وضعف هيكل الرقابة الداخلية، فإذا ما اقترنت – العوامل سالفة الذكر – بالطبيعة المعقدة لحسابات ضريبة الدخل، تتوفر فرصة كبيرة للإدارة لممارسة سلوكها الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل بغض النظر عن الأداء المالى للشركة؛ ولذلك بقدر توسع الإدارة فى ممارستها لهذا السلوك فى الفترات التى تسبق حالة العسر المالى، تنخفض قدرتها على ممارسة هذا السلوك فى فترات العسر المالى[١] .

ومن تحليل المشاهدات محل الاختبار وعددها (٦٦٨) وجد الباحث: أنه يمكن تصنيفها جميعًا على أنها تمارس السلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل[٢] ، بالرغم من وجود (١٦٠) مشاهدة فى مرحلة العسر المالى و(٥٠٨) مشاهدة فى مرحلة استقرار مالى، مما يعنى أنها كان يجب أن يتم تصنيف ما لا يقل عن ٢٤% من المشاهدات على أنها تمارس السلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة

---

[١] تتميز ممارسات السلوك الانتهازى المبنية على أساس الاستحقاقات بانعكاسها فى فترات لاحقة (Perols and Lougee 2011; Soltani, Varzeghani, and Ahmadi 2016)

[٢] صنف Abdul Wahab, Ariff, Marzuki, and Sanusi (2017) المشاهدات التى ينخفض فيها معدل الضريبة الفعال (بالرغم من استخدام معدل الضريبة النقدى الفعال لقياس ممارسات السلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل، إلا أنه عند تصنيف المشاهدات تم التصنيف اعتمادًا على معدل الضريبة الفعال) عن معدل الضريبة الإلزامى على أنها تمارس السلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل.

الدخل، ولكن يظهر الواقع قيام الإدارة بممارسة السلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل أثناء وجود الشركة فى مرحلة استقرار مالى، فإذا ما تعرضت الشركة للعسر المالى تكون الإدارة قد استنفذت معظم المساحة المتاحة لها لممارسة سلوكها الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل؛ وبالتالى: ينكمش سلوك الإدارة الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل؛ وهو ما أدى إلى وجود تأثير سلبى للعسر المالى على ممارسات السلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل.

٩-٦-٢-٢ نتائج اختبار الفرض الثانى وفرعياته

فيما يلى نتائج الاختبارت الإحصائية للفرض H_2، وفرعياته (H_{2a}،H_{2b}،H_{2c}، H_{2d}، H_{2e}، H_{2f}):

٩-٦-٢-٢-١ نتيجة اختبار الفرض الفرعى (H_{2a}) الخاص بحجم الشركة:

استهدف هذا الفرض اختبار **مدى اختلاف التأثير الإيجابى للعسر المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على ممارسة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل باختلاف حجم الشركة.**

وتم اختباره اعتمادًا على نموذج الانحدار التالى: (Fixed- effects (within) regression)

$$OBITAS_{(i,t)} = \beta_{1i} + \beta_2 FD_{(i,t)} + \beta_3 FS_{(i,t)} + \beta_4 FD_{(i,t)} * FS_{(i,t)} + u_{(i,t)} \quad (2)$$

حيث: $FS_{(i,t)}$: حجم الشركة (i) فى الفترة (t)، $FD_{(i,t)} * FS_{(i,t)}$: الأثر التفاعلى لحجم الشركة (i) فى الفترة (t) مع حالة العسر المالى للشركة (i) فى الفترة (t)، β_2، β_3، β_4 معاملات الانحدار للمتغيرات $FD_{(i,t)}$، $FS_{(i,t)}$، $FD_{(i,t)} * FS_{(i,t)}$ على التوالى.

وسيتم قبول هذا الفرض بناءً على معنوية معامل الانحدار β_4 من عدمه.

ولاختبار هذا الفرض إحصائيًا تم إعادة صياغته كفرض عدم كما يلى:

H_0: لا يختلف التأثير الإيجابى للعسر المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على ممارسة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل باختلاف حجم الشركة.

ويعرض الجدول التالى نتائج اختبار (H_{2a}) مقارنةً بعدم الأخذ فى الاعتبار حجم الشركة كمتغير معدل للعلاقة مجال الفرض الأول (H_1):

جدول ٤: نتائج اختبار الفرض الثانى (H_{2a})

The Model	فى ظل تجاهل المتغيرات المعدلة		فى ظل الأخذ فى الاعتبار حجم الشركة كمتغير معدل للعلاقة	
	Beta	P.value	Beta	P.value
Constant	.069489	.249	1.96645	0.165
FD	.6859175	0.00	-1.722179	0.340
FS	-	-	-.0936936	0.178
FD*FS	-	-	.1210384	0.186
Within R^2		0.0280		.0335
Statistic	F	14.94	F	5.96
Sig	F	0.0001	F	0.0005

بتحليل نتائج الجدول رقم (٤) يتضح استمرار معنوية النموذج (P.value= 0.0005)، مع زيادة مقدرته التفسيرية (Within R^2) من (2.80%) إلى (3.35%). كما يشير تحليل معاملات الانحدار إلى انخفاض قوة تأثير (مع الحفاظ على اتجاه التأثير) العسر المالى – على السلوك الانتهازى للإدارة فى حسابات ضريبة الدخل – ولكن بصورة غير معنوية (P.value=.186) ولذا؛ **يتم قبول فرض العدم، ورفض الفرض البديل، القائل باختلاف التأثير الإيجابى للعسر المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على ممارسة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل باختلاف حجم الشركة.**

٩-٦-٢-٢-٢ نتيجة اختبار الفرض الفرعى (H_{2b}) الخاص بمعدل الرفع المالى للشركة:

استهدف هذا الفرض اختبار **مدى اختلاف التأثير الإيجابى للعسر المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على ممارسة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل باختلاف معدل الرفع المالى للشركة.**

وتم اختباره اعتمادًا على نموذج الانحدار (Fixed- effects (within) regression) التالى:

$$OBITAS_{(i,t)} = \beta_{1i} + \beta_2 FD_{(i,t)} + \beta_3 LEV_{(i,t)+} \beta_4 FD_{(i,t)} * LEV_{(i,t)+} u_{(i,t)} \quad (3)$$

حيث: $LEV_{(i,t)}$ معدل الرفع المالى للشـــركة (i) فى الفترة (t)، $LEV_{(i,t)}*FD_{(i,t)}$: الأثر التفاعلى لمعدل الرفع المالى للشـركة (i) فى الفترة (t) مع العسـر المالى للشـركة (i) فى الفترة (t)، $FD_{(i,t)}$ كما سبق.

وسيتم قبول هذا الفرض بناءً على معنوية معامل الانحدار β_4 من عدمه.

ولاختبار هذا الفرض إحصائيًا تم إعادة صياغته كفرض عدم كما يلى:

H_0: لا يختلف التأثير الإيجابى للعسـر المالى للشـركات المقيدة بالبورصـة المصـرية على ممارسـة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل باختلاف معدل الرفع المالى للشركة.

ويعرض الجدول التالى نتائج اختبار **(H_{2b})** مقارنـةً بعدم الأخذ فى الاعتبار معدل الرفع المالى للشركة كمتغير معدل للعلاقة مجال الفرض الأول **(H_1)**:

جدول ٥: نتيجة اختبار الفرض الثانى (H_{2b})

The Model	فى ظل تجاهل المتغيرات المعدلة		فى ظل الأخذ فى الاعتبار معدل الرفع المالى للشركة كمتغير معدل للعلاقة	
	Beta	P.value	Beta	P.value
Constant	.069489	.249	.2875566	0.018
FD	.6859175	0.00	.4267734	0.059
LEV	-	-	-.7285684	0.038
FD*LEV	-	-	.7297696	0.046
Within R^2	0.0280		0.0360	
Statistic	F	14.94	F	6.44
Sig	F	0.0001	F	0.0003

بتحليل نتائج الجدول رقم (٥) يتضـــح اســـتمرار معنوية النموذج (P.value=0.0003) مع زيادة مقدرته التفسيرية (Within R^2) من (02.80%) إلى (3.60%)، كما يشير تحليل معاملات الانحدار إلى **زيادة قوة تأثير(مع الحفاظ على اتجاه التأثير)** العسـر المالى – على السـلوك الانتهازى للإدارة فى حسـابات ضـريبة الدخل – بصـورة معنوية (P.value=.046) إلى (0.7297696) لذا؛ **يتم رفض فرض العدم، وقبول الفرض البديل، القائل باختلاف التأثير الإيجابى للعسـر المالى للشـركات المقيدة**

بالبورصة المصرية على ممارسة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل باختلاف معدل الرفع المالى للشركة.

٩-٦-٢-٢-٣ نتيجة اختبار الفرض الفرعى (H_{2c}) الخاص بممارسة السلوك الانتهازى الحالى على مستوى القوائم المالية

استهدف هذا الفرض اختبار **مدى اختلاف التأثير الإيجابى للعسر المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على ممارسة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل باختلاف ممارسة السلوك الانتهازى الحالى على مستوى القوائم المالية.**

وتم اختباره اعتمادًا على نموذج الانحدار التالى (Random- effects GLS regression):

$$OBITAS_{(i,t)} = \beta + \beta_2 FD_{(i,t)} + \beta_3 OBINTAS_{(i,t)+} \beta_4 FD_{(i,t)} * OBINTAS_{(i,t)+} w_{(i,t)} \quad (4)$$

حيث: $OBINTAS_{(i,t)}$: السلوك الانتهازى للإدارة على مستوى القوائم المالية للشركة (i) فى الفترة (t) ، $OBINTAS_{(i,t)}$ *$FD_{(i,t)}$: الأثر التفاعلى للسلوك الانتهازى للإدارة عل مستوى القوائم المالية الشركة (i) فى الفترة (t) مع العسر المالى للشركة (i) فى الفترة (t) ، $FD_{(i,t)}$: كما سبق.

وسيتم قبول هذا الفرض بناءً على معنوية معامل الانحدار β_4 من عدمه

ولاختبار هذا الفرض إحصائيًا تم إعادة صياغته كفرض عدم كما يلى:

H_0: لا يختلف التأثير الإيجابى للعسر المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على ممارسة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل باختلاف السلوك الانتهازى الحالى للإدارة على مستوى القوائم المالية.

ويعرض الجدول التالى نتائج اختبار (H_{2c}) مقارنةً بعدم الأخذ فى الاعتبار السلوك الانتهازى للإدارة على مستوى القوائم المالية كمتغير معدل للعلاقة مجال الفرض الأول (H_1):

جدول ٦: نتائج اختبار الفرض الثانى (H_{2c})

The Model	فى ظل تجاهل المتغيرات المعدلة		فى ظل الأخذ فى الاعتبار السلوك الانتهازى الحالى للإدارة على مستوى القوائم المالية كمتغير معدل للعلاقة	
	Beta	P.value	Beta	P.value
Constant	.069489	.249	.2586008	0.013
FD	.6859175	0	.2310394	0.128
OBINTAS	-	-	0.1376677	0.067
FD*OBINTAS	-	-	.3073564	0.141
Within R^2	0.0280		0.0314	
Statistic	F	14.94	Chi2	9.52
Sig	F	0.0001	Chi2	0.0231

بتحليل نتائج الجدول رقم (٦) يتضح استمرار معنوية النموذج، مع زيادة مقدرته التفسيرية (Within R^2) من (2.80%) إلى (3.14%). كما يشير تحليل معاملات الانحدار إلى **انخفاض قوة تأثير** (مع الحفاظ على اتجاه التأثير) العسر المالى– فى ظل المستويات المرتفعة من السلوك الانتهازى على مستوى القوائم المالية – على السلوك الانتهازى للإدارة فى حسابات ضريبة الدخل– ولكن بصورة غير معنوية (P.value=.141) إلى (0.307). لذا؛ **يتم قبول فرض العدم، وبالتالى رفض الفرض البديل، القائل باختلاف التأثير الإيجابى للعسر المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على ممارسة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل باختلاف ممارسات السلوك الانتهازى الحالى على مستوى القوائم المالية.**

وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إلية دراسة Heltzer, Mindak, and Zhou (2015) من وجود تأثير إيجابى معنوى إحصائيًا للمتغير التفاعلى **$FD_{(i,t)}$*OBINTAS$_{(i,t)}$** على السلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل، وقد يرجع ذلك الاختلاف فى النتائج إلى اختلاف بيئة التطبيق.

٩-٦-٢-٢-٤ نتيجة اختبار الفرض الفرعى (H_{2d}) الخاص بدرجة الالتزام الحوكمى للشركة

استهدف هذا الفرض اختبار **مدى اختلاف التأثير الإيجابى للعسر المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على ممارسة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل باختلاف درجة الالتزام الحوكمى للشركة.**

وتم اختباره اعتمادًا على نموذج الانحدار التالى (Random- effects GLS regression):

$$OBITAS_{(i,t)} = \beta + \beta_2 FD_{(i,t)} + \beta_3 CG_{(i,t)} + \beta_4 FD_{(i,t)} * CG_{(i,t)} + w_{(i,t)} \quad (5)$$

حيث:($CG_{(i,t)}$) تعبر عن درجة الالتزام الحوكمى للشـركة (i) فى الفترة (t)، وتعبر ($FD_{(i,t)}$*CG) ($_{(i,t)}$) عن الأثر التفاعلى لدرجة الالتزام الحوكمى للشركة (i) فى الفترة (t) مع العسر المالى للشركة (i) فى الفترة (t)، **$FD_{(i,t)}$**: كما سبق.

وسيتم قبول هذا الفرض بناءً على معنوية معامل الانحدار β_4 من عدمه

ولاختبار هذا الفرض إحصائيًا تم إعادة صياغته كفرض عدم كما يلى:

H_0: لا يختلف التأثير الإيجابى للعسر المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على ممارسة إدارتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل باختلاف درجة الالتزام الحوكمى للشركة.

ويعرض الجدول التالى نتائج اختبار **(H_{2d})** مقارنةً بعدم الأخذ فى الاعتبار درجة الالتزام الحوكمى للشركة كمتغير معدل للعلاقة مجال الفرض الأول **(H_1)**:

جدول ٧: نتائج اختبار الفرض الثانى (H_{2d})

The Model	فى ظل تجاهل المتغيرات المعدلة		فى ظل الأخذ فى الاعتبار درجة الالتزام الحوكمى للشركة كمتغير معدل للعلاقة	
	Beta	P.value	Beta	P.value
Constant	.069489	.249	.2668302	0.432
FD	.6859175	0	5.066621	0.000
CG	-	-	-.0252107	0.963
FD*CG	-	-	-8.355219	0.000
Within (overall) R^2	0.0280		0.0918	
Statistic	F	14.94	Chi2	57.70
Sig	F	0.0001	Chi2	0.00

بتحليل نتائج الجدول رقم (٧) يتضـــح: اســـتمرار معنوية النموذج، مع زيادة مقدرته التفســـيرية (Within R^2) من (2.80%) إلى (9.18%)، مما يدل على أن متغيرات النموذج (حالة العسر المالى، ودرجة الالتزام الحوكمى للشركة، والتفاعل بينهما) تفسر نسبة كبيرة **(9.18%)** من إجمالى التغيرات فى

ممارسات السلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل. كما يشير تحليل معاملات الانحدار إلى تغيير **اتجاه، وقوة** تأثير العسر المالى على السلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل فى ظل المستويات المرتفعة من درجة الالتزام الحوكمى؛ حيث **تحول التأثير من السلبى إلى الإيجابى، وزادت قوة التأثير** لتصل إلى (8.355219-) عند مستوى معنوية (P.value=0.000) وهو ما يعنى معنوية التأثير إحصائيًا، **لذا؛ يتم رفض فرض العدم، وقبول الفرض البديل، القائل باختلاف التأثير الإيجابى للعسر المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على ممارسة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل باختلاف درجة الالتزام الحوكمى للشركة.**

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة Richardson, Lanis, and Taylor (2015) من حيث وجود تأثير إيجابى معنوى إحصائيًا للمتغير التفاعلى $FD_{(i,t)} * CG_{(i,t)}$ على السلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل.

٩-٦-٢-٢-٥ نتيجة اختبار الفرض الفرعى (H_{2e}) الخاص بالخصائص التشغيلية مجتمعة للشركة:

استهدف هذا الفرض اختبار **مدى اختلاف التأثير الإيجابى للعسر المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على ممارسة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل باختلاف خصائصها التشغيلية مجتمعة (حجم الشركة، ومعدل الرفع المالى للشركة، وممارسات السلوك الانتهازى الحالى على مستوى القوائم المالية، ودرجة الالتزام الحوكمى للشركة).**

وتم اختباره اعتمادًا على نموذج الانحدار التالى (Fixed- effects (within) regression):

$$OBITAS_{(i,t)} = \beta_{1i} + \beta_2 FD_{(i,t)} + \beta_3 FS_{(i,t)} + \beta_4 FD_{(i,t)} * FS_{(i,t)} + \beta_5 LEV_{(i,t)} + \beta_6 FD_{(i,t)} * LEV_{(i,t)} + \beta_7 OBINTAS_{(i,t)} + \beta_8 FD_{(i,t)} * OBINTAS_{(i,t)} + \beta_9 CG_{(i,t)} + \beta_{10} FD_{(i,t)} * CG_{(i,t)} + u_{(i,t)} \quad (6)$$

حيث:

$FD_{(i,t)}$، $FS_{(i,t)}$، $FD_{(i,t)} * FS_{(i,t)}$، $LEV_{(i,t)}$، $FD_{(i,t)} * LEV_{(i,t)}$، $OBINTAS_{(i,t)}$، $FD_{(i,t)} * OBINTAS$

$CG_{(i,t)}$ ، $FD_{(i,t)} * CG_{(i,t)}$ كما سبق.

وسيتم قبول هذا الفرض بناءً على معنوية معاملات الانحدار β_4، β_6، β_8، β_{10} مجتمعة من عدمه.

ولاختبار هذا الفرض إحصائيًا تم إعادة صياغته كفرض عدم كما يلى:

H_0: لا يختلف التأثير الإيجابى للعسر المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على ممارسة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل باختلاف خصائصها التشغيلية مجتمعة.

ويعرض الجدول التالى نتائج اختبار **(H_{2e})** مقارنةً بنتائج اختبارات الخصائص التشغيلية للشركة منفردة كمتغيرات معدلة للعلاقة مجال الفرض الأول **(H_1)**:

جدول ٨: نتائج اختبار الفرض الثانى (H_{2e})

The Model	فى ظل الأخذ فى الاعتبار الخصائص التشغيلية للشركة منفردة كمتغيرات معدلة للعلاقة		فى ظل الأخذ فى الاعتبار الخصائص التشغيلية للشركة مجتمعة كمتغيرات معدلة للعلاقة	
	Beta	P.value	Beta	P.value
Constant	-	-	.4279478	0.835
FD	-	-	-1.520223	0.607
CG	-.0252107	0.963	.5767204	0.395
FD*CG	-8.355219	0.000	-11.00542	0.000
LEV	-.7285684	0.038	-2.139309	0.003
FD*LEV	.7297696	0.046	.7674568	0.279
FS	-.0936936	0.178	-.0060826	0.955
FD*FS	.1210384	0.186	.4824271	0.003
OBINTAS	.1376677	0.067	.1321332	0.202
FD*OBINTAS	.3073564	0.141	1.176763	0.001
Within R^2	-		0.3238	
Statistic	-	-	F	10.27
Sig	-	-	F	0.000

بتحليل نتائج الجدول رقم (٨) يتضح: استمرار معنوية النموذج، مع زيادة مقدرته التفسيرية (Within R^2) إلى (32.38%) مما يشير لتفسير متغيرات النموذج لنسبة **(32.38%)** من إجمالى التغيرات فى ممارسات السلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل.

كما أوضح تحليل معاملات الانحدار ما يلى:

- استمرار معنوية المتغير التفاعلىFD*CG، مع الحفاظ على اتجاه التأثير، وزيادة قوته إلى (11.00542-) مما يدل على استمرارية تأثير المتغير التفاعلى FD*CG على العلاقة مجال الفرض **H_1**، وهو ما يؤكد على كون ذلك المتغير التفاعلى جوهريًا فى تأثيره وتفسيره للتغير فى

المتغير التابع، وأن هذا التأثير من القوة بدرجة لا تجعله يتأثر بتأثير المتغيرات المعدلة الأخرى (FD*FS, FD*LEV, FD*OBINTAS)؛ حيث تشكل درجة الالتزام الحوكمى للشركة ركنًا أساسيًا فى بيئتها الداخلية، وذلك على الرغم من التأثير السلبى للمتغير التفاعلى والذى يتوافق مع طبيعة بيئة الممارسة المهنية، وبيئة الأعمال المصرية.

- تحول تأثير المتغير التفاعلى FD*LEV من تأثير معنوى إلى تأثير غير معنوى، مع الحفاظ على اتجاه التأثير، وزيادة قوته إلى (.7674568) ويتفق هذا مع سحب المتغير التفاعلى FD*FS لجزء من تأثير المتغير التفاعلى FD*LEV؛ حيث تحول تأثير المتغير التفاعلى FD*FS إلى تأثير معنوى، وتؤكد مصفوفة الارتباط فى الجدول (٢د) على ذلك من خلال الارتباط السلبى (r=−0.0258) بين معدل الرفع المالى للشركة وحجمها، ويؤكد ذلك التحول على عدم ثبات تأثير المتغير التفاعلى FD*LEV حيث تحوله إذا ما اختبر فى نموذج يضم الخصائص التشغيلية مجتمعة للشركة.

- تحول تأثير المتغير التفاعلى FD*FS من تأثير غير معنوى إلى تأثير معنوى، مع الحفاظ على اتجاه التأثير، وزيادة قوته إلى (.4824271) ويتفق هذا مع سحب المتغير التفاعلى FD*FS لجزء من تأثير المتغير التفاعلى FD*LEV؛ وبالتالى يظهر التأثير المعنوى للمتغير التفاعلى FD*FS إذا ما تم اختباره فى نموذج يضم الخصائص التشغيلية مجتمعة للشركة.

- تحول تأثير المتغير التفاعلى FD*OBINTAS من تأثير غير معنوى إلى تأثير معنوى، مع الحفاظ على اتجاه التأثير، وزيادة قوته إلى (1.176763) ويتفق هذا مع تحفيز وجود الخصائص التشغيلية مجتمعة للشركة لزيادة معنوية وقوة تأثير هذا المتغير التفاعلى.

وبناءً عليه، **يتم رفض فرض العدم جزئيًا؛ وبالتالى قبول الفرض البديل جزئيًا، القائل باختلاف التأثير الإيجابى للعسر المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على ممارسة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل باختلاف خصائصها التشغيلية مجتمعة.**

٩-٦-٢-٢-٦ نتيجة اختبار الفرض الفرعى (H_{2F}) الخاص بجودة المراجعة المدركة

اســـتهدف هذا الفرض اختبار **مدى اختلاف التأثير الإيجابى للعســـر المالى للشـــركات المقيدة بالبورصة المصرية على ممارسة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل باختلاف جودة المراجعة المدركة.**

وتم اختباره اعتمادًا على نموذج الانحدار التالى (Fixed- effects (within) regression):

$$OBITAS_{(i,t)} = \beta_{1i} + \beta_2 FD_{(i,t)} + \beta_3 AQ_{(i,t)+} \beta_4 FD_{(i,t)} * AQ_{(i,t)+} u_{(i,t)} \quad (7)$$

حيث: $AQ_{(i,t)}$ تعبر عن جودة المراجعة المدركة للشـــركة (i) فى الفترة (t)، وتعبر $(FD_{(i,t)}*AQ)$ عن الأثر التفاعلى لجودة المراجعة المدركة للشركة (i) فى الفترة (t) مع العسر المالى للشركة (i) فى الفترة (t)، $FD_{(i,t)}$ كما سبق.

وسيتم قبول هذا الفرض بناءً على معنوية معامل الانحدار β_4 من عدمه.

ولاختبار هذا الفرض إحصائيًا تم إعادة صياغته كفرض عدم كما يلى:

H_0: لا يختلف التأثير الإيجابى للعسر المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على ممارسة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل باختلاف جودة المراجعة المدركة.

ويعرض الجدول التالى نتائج اختبار **(H_{2F})** مقارنةً بعدم الأخذ فى الاعتبار جودة المراجعة المدركة كمتغير معدل للعلاقة مجال الفرض الأول **(H_1)**:

جدول ٩: نتائج اختبار الفرض الثانى (H_{2F})

The Model	فى ظل تجاهل المتغيرات المعدلة		فى ظل الأخذ فى الاعتبار جودة المراجعة المدركة كمتغير معدل للعلاقة	
	Beta	P.value	Beta	P.value
Constant	.069489	.249	.064699	0.639
FD	.6859175	0	-.0504315	0.844
AQ	-	-	-.0588483	0.772
FD*AQ	-	-	1.311301	0.000
Within R^2	0.0280		.0572	
Statistic	F	14.94	F	10.37
Sig	F	0.0001	F	0.00

بتحليل نتائج الجدول رقم (٩) يتضح: استمرار معنوية النموذج، مع زيادة مقدرته التفسيرية (Within R^2) من (2.80%) إلى (5.72%) مما يدل على تفسير متغيرات النموذج (العسر المالى، وجودة المراجعة المدركة، والتفاعل بينهما) لنسبة **(5.72%)** من إجمالى التغيرات فى ممارسات السلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل. كما أوضح تحليل معاملات الانحدار زيادة (مع الحفاظ على الاتجاه) **قوة تأثير** المتغير التفاعلى FD*AQ إلى (1.311301) عند مستوى معنوية (P.value=0.00) وهو ما يعنى معنوية التأثير إحصائيًا، لذا؛ **يتم رفض فرض العدم، وعليه تم قبول الفرض البديل، القائل باختلاف التأثير الإيجابى للعسر المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على ممارسة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل باختلاف جودة المراجعة المدركة.**

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Kaplan, Kenchington, and Wenzel (2015) من وجود تأثير سلبى للعسر المالى على السلوك الانتهازى للإدارة فى ظل المستويات المرتفعة من جودة المراجعة.

٩-٦-٢-٢-٧ نتيجة اختبار الفرض (H_2) الخاص بالخصائص التشغيلية للشركة وجودة المراجعة المدركة معًا:

استهدف هذا الفرض اختبار **مدى اختلاف التأثير الإيجابى للعسر المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على ممارسة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل باختلاف خصائصها التشغيلية وجودة المراجعة المدركة معًا.**

وتم اختباره اعتمادًا على نموذج الانحدار التالى (Fixed- effects (within) regression):

$$OBITAS_{(i,t)} = \beta_{1i}+\beta_2 FD_{(i,t)} +\beta_3 FS_{(i,t)}+\beta_4 FD_{(i,t)}*FS_{(i,t)}+ \beta_5 LEV_{(i,t)}+\beta_6 FD_{(i,t)}* LEV_{(i,t)+} \beta_7 OBINTAS_{(i,t)}+ \beta_8 FD_{(i,t)}* OBINTAS_{(i,t)}+ \beta_9 CG_{(i,t)} + \beta_{10} FD_{(i,t)}* CG_{(i,t)}+ \beta_{11}AQ_{(i,t)} + \beta_{12} FD_{(i,t)} * AQ_{(i,t)+} u_{(i,t)} \quad (8)$$

حيث: $FD_{(i,t)}$، $FS_{(i,t)}$، $FD_{(i,t)}*FS_{(i,t)}$، $LEV_{(i,t)}$، $FD_{(i,t)}*LEV_{(i,t)}$، $OBINTAS_{(i,t)}$، $FD_{(i,t)}*OBINTAS_{(i,t)}$، $FD_{(i,t)}* CG_{(i,t)}$، $CG_{(i,t)}$، $AQ_{(i,t)}$، $FD_{(i,t)}*AQ_{(i,t)}$ كما سبق.

وسيتم قبول هذا الفرض بناءً على معنوية معاملات الانحدارβ_{10} ,β_8, β_6, β_4, β_{12}, مجتمعة من عدمه.

ولاختبار هذا الفرض إحصائيًا تم إعادة صياغته كفرض عدم كما يلى:

H_0: لا يختلف التأثير الإيجابى للعسر المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على ممارسة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل باختلاف خصائصها التشغيلية وجودة المراجعة المدركة معًا.

ويعرض الجدول التالى نتائج اختبار (H_2) مقارنةً بنتائج الاختبار فى ظل الأخذ فى الاعتبار كل خاصية من الخصائص التشغيلية للشركة وكذا جودة المراجعة المدركة بصورة منفردة كمتغيرات معدلة للعلاقة مجال الفرض الأول (**H_1**):

جدول١٠: نتائج اختبار الفرض الثانى (H_2)

The Model	فى ظل الأخذ فى الاعتبار كل خاصية من الخصائص التشغيلية للشركة وكذا جودة المراجعة المدركة بصورة منفردة كمتغيرات معدلة		فى ظل الأخذ فى الاعتبار الخصائص التشغيلية للشركة وجودة المراجعة المدركة معًا كمتغيرات معدلة	
	Beta	P.value	Beta	P.value
Constant	-	-	.3140065	0.879
FD	-	-	-1.318911	.654
CG	-.0252107	0.963	.806827	0.252
FD*CG	-8.355219	0.000	-11.15444	0.000
AQ	-.0588483	0.963	.400976	0.247
FD*AQ	1.311301	0.000	1.461646	0.030
FS	-.0936936	0.178	-.0175999	.870
FD*FS	.1210384	0.186	.4313353	0.009
OBINTAS	0.1376677	0.067	.1397013	0.183
FD*OBINTAS	.3073564	0.141	1.103188	0.002
LEV	-.7285684	0.038	-2.464932	0.001
FD*LEV	.7297696	0.046	1.010462	0.171
Within R^2			0.3416	
Statistic			F	8.87
Sig			F	0.0000

بتحليل نتائج الجدول رقم (١٠) يتضح استمرار معنوية النموذج، مع زيادة مقدرته التفسيرية (Within R^2) إلى (34.16%) ويشير ذلك لتفسير متغيرات النموذج لنسبة **(34.16%)** من إجمالى التغيرات فى ممارسات السلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل. وأوضح تحليل معاملات الانحدار ما يلى:

- استمرار معنوية المتغير التفاعلى FD*CG، مع الحفاظ على اتجاه التأثير، وزيادة قوته إلى (11.15444-) مما يدل على استمرارية تأثير المتغير التفاعلى FD*CG على العلاقة مجال الفرض **H_1**، وهو ما يؤكد على كون المتغير التفاعلى جوهريًا فى تأثيره وتفسيره للتغير فى المتغير التابع، وأن هذا التأثير من القوة بدرجة لا تجعله يتأثر بتأثير المتغيرات المعدلة الأخرى (FD*FS, FD*LEV, FD*OBINTAS, FD*AQ)؛ حيث تشكل درجة الالتزام الحوكمى للشركة ركنًا أساسيًا فى بيئتها الداخلية، بالرغم من التأثير السلبى للمتغير التفاعلى والذى يتوافق مع طبيعة بيئة الممارسة المهنية، وبيئة الأعمال المصرية.

- استمرار معنوية المتغير التفاعلى FD*AQ، مع الحفاظ على اتجاه التأثير، وزيادة قوته إلى (1.461646). مما يدل على استمرارية تأثير المتغير التفاعلى FD*AQ على العلاقة مجال الفرض **H_1**، وهو ما يؤكد على كون المتغير التفاعلى جوهريًا فى تأثيره وتفسيره للتغير فى المتغير التابع، وأن هذا التأثير من القوة بدرجة لا تجعله يتأثر بتأثير المتغيرات المعدلة الأخرى (FD*FS, FD*LEV, FD*OBINTAS, FD*CG).

- تحول تأثير المتغير التفاعلى FD*LEV من تأثير معنوى إلى تأثير غير معنوى، مع الحفاظ على اتجاه التأثير، وزيادة قوته إلى (1.010462). ويتفق هذا مع سحب المتغير التفاعلى FD*FS لجزء من تأثير المتغير التفاعلى FD*LEV ؛حيث تحول تأثير المتغير التفاعلى FD*FS إلى تأثير معنوى، وتؤكد مصفوفة الارتباط فى الجدول (٢د) على ذلك من خلال الارتباط السلبى (r=-0.0258) بين معدل الرفع المالى وحجم الشركة، ويؤكد ذلك التحول على عدم ثبات تأثير المتغير التفاعلى FD*LEV؛ حيث تحوله إذا ما اختبر فى نموذج يضم الخصائص التشغيلية للشركة وجودة المراجعة المدركة معًا.

- تحول تأثير المتغير التفاعلى FD*FS من تأثير غير معنوى إلى تأثير معنوى، مع الحفاظ على اتجاه التأثير، وزيادة قوته إلى (0.4313353). ويتفق هذا مع سحب المتغير التفاعلىFD*FS

لجزء من تأثير المتغير التفاعلىFD*LEV؛ وبالتالى يظهر التأثير المعنوى للمتغير التفاعلى FD*FS إذا ما تم اختباره فى نموذج يضم الخصائص التشغيلية للشركة وجودة المراجعة المدركة معًا.

– تحول تأثير المتغير التفاعلى FD*OBINTAS من تأثير غير معنوى إلى تأثير معنوى، مع الحفاظ على اتجاه التأثير، وزيادة قوته إلى (1.176763). ويتفق هذا مع تحفيز وجود الخصائص التشغيلية للشركة وجودة المراجعة المدركة معًا لتأثير هذا المتغير التفاعلى.

وبناءً عليه، **يتم رفض فرض العدم جزئيًا؛ وبالتالى قبول الفرض البديل جزئيًا، القائل باختلاف التأثير الإيجابى للعسر المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على ممارسة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل باختلاف خصائصها التشغيلية وجودة المراجعة المدركة معًا.**

وفيما يلى مقارنة بين نتائج بدائل اختبار أثر الخصائص التشغيلية للشركة، وجودة المراجعة المدركة كمتغيرات معدلة للعلاقة مجال **(H_1)**

جدول١١: مقارنة بين نتائج بدائل اختبار أثر الخصائص التشغيلية للشركة وجودة المراجعة المدركة كمتغيرات معدلة للعلاقة مجال (H_1)

بدائل اختبار أثر المتغيرات المعدلة / المتغيرات المعدلة	البديل الأول اختبار أثر المتغيرات المعدلة كل على حده	البديل الثانى اختبار أثر الخصائص التشغيلية مجتمعة للشركة	البديل الثالث اختبار أثر الخصائص التشغيلية وجودة المراجعة المدركة معًا
حجم الشركة	رفض	قبول	قبول
معدل الرفع المالى للشركة	قبول	رفض	رفض
ممارسات السلوك الانتهازى على مستوى القوائم المالية	رفض	قبول	قبول
درجة الالتزام الحوكمى للشركة	قبول	قبول	قبول
جودة المراجعة المدركة	قبول	-	قبول

ومما سبق: يتضح أفضلية اتباع المدخلين المجمعين (الثانى والثالث) لاختبار أثر الخصائص التشغيلية وجودة المراجعة المدركة مقارنةً بالمدخل المنفرد؛ حيث يظهر فى ظل المدخلين المجمعين (الثانى والثالث) التأثيرات المعنوية إحصائيًا، وكذا كيفية التأثير فى ظل وجود المتغيرات معًا.

(١٠) النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

بشـأن نتائج البحث والإجابة على أسـئلته، فقد ركز **السـؤال الأول للبحث** على التحقق من تأثير العسـر المالى للشـركات على ممارسـة إداراتها للسـلوك الانتهازى فى حسـابات ضـريبة الدخل، وتمت الإجابة على هذا السؤال فى الجزء **السابع من هذا البحث** حيث **خلص إلى:** اعتبار حالة العسر المالى للشركة بمثابة الدافع لإدارتها لممارسة سلوكها الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل – تخفيضًا لقيمتها – بما يؤدى إلى تخفيض قيمة المصـروفات، وبالتالى: زيادة قيمة صـافى الأرباح بعد الضـريبة، مما يحسن من أداء الشركة المالى– وفق ما تعكسه القوائم المالية فى هذه المرحلة – كما ينعكس هذا السلوك فى تخفيض قيمة التدفقات النقدية الخارجة لسـداد ضـريبة الدخل، وهو ما ينعكس إيجابًا على مسـتوى السيولة والتى تزداد أهميتها النسبية فى تلك المرحلة.

وتناول السـؤال الثانى للبحث مدى اختلاف العلاقة التأثيرية مجال السـؤال الأول؛ باختلاف حجم الشـركة، ومعدل الرفع المالى للشـركة، وممارسـات السـلوك الانتهازى الحالى للإدارة على مسـتوى القوائم المالية، ودرجة الالتزام الحوكمى للشـركة، والخصـائص التشـغيلية سـالفة الذكر مجتمعة، وجودة المراجعة المدركة، والخصائص التشغيلية للشركة وجودة المراجعة المدركة معًا، وتمت الإجابة على هذا السؤال فى الجزء الثامن من هذا البحث؛ حيث خلصـت الدراسـة إلى إمكانية تأثير الخصـائص التشـغيلية للشـركة – بشكل منفرد، ومجمع– كمتغيرات معدلة للعلاقة بين العسر المالى والسلوك الانتهازى للإدارة فى حسابات ضـريبة الدخل، وكذلك إمكانية تأثير كلا من: جودة المراجعة المدركة، والخصـائص التشـغيلية للشـركة، وجودة المراجعة المدركة معًا كمتغيرات معدلة للعلاقة بين العسر المالى والسلوك.

وركز السؤال الثالث للبحث على التحقق من مدى وجود دليل تجريبى بشأن العلاقة الرئيسية محل الدراسة والمتغيرات المعدلة لها فى الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. **وتمت** الإجابة على هذا **السـؤال فى الجزء التاسـع من هذا البحث؛** حيث توصـل الباحث إلى عدم تأييد نتائج الدراسـة التطبيقية لوجود تأثير إيجابى للعسـر المالى على السـلوك الانتهازى للإدارة فى حسـابات ضـريبة الدخل، بالإضـافة لوجود اختلاف معنوى فى قوة واتجاه العلاقة باختلاف درجة الالتزام الحوكمى للشـركة، ووجود اختلاف معنوى فى قوة العلاقة باختلاف معدل الرفع المالى للشـركة، وجودة المراجعة المدركة، ووجود اختلاف غير معنوى فى قوة العلاقة باختلاف حجم الشـركة وممارسـات السـلوك الانتهازى الحالى على مستوى القوائم المالية.

وبشأن توصيات البحث، يوصى الباحث: بدمج نماذج قياس ممارسات السلوك الانتهازى، ونماذج التنبؤ بحالة العسر المالى فى المقررات الدراسية للجامعات المصرية، **ويوصى الباحث** الجهات الرقابية ذات الصلة بالتحقق من التزام إدارات الشركات بالقوانين واللوائح ذات الصلة، وكذا التحقق من تفعيل الشركات لآليات الحوكمة الداخلية والخارجية؛ حتى تتحقق جدوى دوريها الرقابى والإشرافى فى الحد من الممارسات الانتهازية للإدارة بصورة عامة، وفى حسابات ضريبة الدخل بصورة خاصة، وكذلك توعية مجالس الإدارة وغيرهم من فريق الإدارة بمخاطر ممارسة الإدارة للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل على الشركة والأطراف أصحاب المصلحة بالمشروع، والمجتمع بصورة عامة؛ حيث التأثير السلبى على الحصيلة الضريبية.

ويوصى الباحث الهيئة العامة للرقابة المالية وإدارة البورصة بإنشاء قاعدة بيانات للشركات المقيدة: المفلسة، والمتعسرة، والتى تمارس السلوك الانتهازى، كما يوصى الباحث مراقبو الحسابات بالتنمية المهنية وفق برامج معاصرة فى سياق الرقابة على جودة الأداء المهنى.

وأخيرًا بشأن مجالات البحث المقترحة، يقترح الباحث المجالات التالية؛ لإجراء المزيد من البحوث بشأنها:

- أثر ممارسات السلوك الانتهازى للإدارة على تخطيط عملية المراجعة، ونوع رأى مراقب الحسابات: دراسة تجريبية.
- أثر السلوك الانتهازى السابق فى حسابات ضريبة الدخل على ارتكاب الغش بحسابات ضريبة الدخل: دليل من القوائم المالية المعاد إصدارها Restatements.
- أثر فاعلية هيكل الرقابة الداخلية كمتغير معدل للعلاقة بين تقديم مراقب الحسابات خدمات ضريبية للشركة ومستوى السلوك الانتهازى بحسابات ضريبة الدخل: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- أثر العسر المالى على السلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل: دراسة تطبيقية على البنوك المصرية.
- الخصائص التشغيلية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية كمتغيرات معدلة للعلاقة بين ممارسة إداراتها للسلوك الانتهازى فى حسابات ضريبة الدخل واستيفاء المعلومات المحاسبية لخصائصها النوعية: دراسة تطبيقية.

- أثر شـــراء الرأى Opinion Shopping على العلاقة بين العســـر المالى وفشـــل المراجعة: دراســـة تجريبية.
- السلوك الانتهازى للإدارة والغش بالقوائم المالية كمتغيرين وسيطين للعلاقة بين العسر المالى وفشل المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

المراجع

أولًا : المراجع باللغة العربية

أبو جبل، نجوى محمود أحمد. ٢٠١٦. أثر المراجعة المشتركة على جودة عملية المراجعة فى بيئة الممارسة المهنية فى مصر: دراسة تطبيقية. *مجلة البحوث المحاسبية* ١: ١١٣-١٦٠.

أبو سالم، سيد سالم محمد. ٢٠١٨. تأثير الاستحقاقات الاختيارية على استمرارية الأرباح: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. *الفكر المحاسبي* ٢٢ (٤): ٦٨٠-٦٤٠.

إبراهيم، فريد محرم فريد.٢٠١٤. العلاقة بين جودة الأرباح واحتمال تعرض الشركة لمخاطر التعثر المالي دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية غير المالية المسجلة بسوق الأوراق المالية المصري. *الفكر المحاسبى* ١٨ (١): ٢٣٥-١٨٩.

إبراهيم، محمد زيدان، ومحمد عبدالمنعم أبو السعود زايد. ٢٠١٨. أثر إدارة التدفقات النقدية على إحتمال تعرض الشركات لمخاطر التعثر المالى- دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. *مؤتمر الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالى فى إطار رؤية مصر ٢٠٣٠* . كلية التجارة. جامعة الأسكندرية.

إسماعيل، عصام عبدالمنعم أحمد. ٢٠١٥. أثر حجم الشركة على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة البحوث المحاسبية* ٢: ٦٤٤-٦٨١.

الخشن، عماد محمد سعد الدين سيد أحمد. ٢٠١٠. *دراسة أثر تنظيم الخدمات بخلاف مهام المراجعة والتخصص الصناعى للمراجع الخارجى على ممارسات إدارة الربحية*. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة – جامعة القاهرة.

السيد، محمد فوزي محمد. ٢٠١٧. العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية ووجود الغش بالقوائم المالية : دراسة تطبيقية على على الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية. *الفكر المحاسبي* ٢١ (٣): ٢١٤-٢٧١.

السيد، محمود محمد. ٢٠١٢. *أثر حجم منشأة مراقب الحسابات وقيده بسجل مراقبى الحسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية على جودة المراجعة الخارجية*: دراســـة تجريبية. رســـالة ماجســـتير غير منشورة، قسم المحاسبة ، كلية التجارة – جامعة الأسكندرية.

الشرقاوى، أحمد عبدالعاطى محمد. ٢٠١٩. *قياس وتفسير العلاقة بين مستويات إدارة الأرباح ونوع تقرير مراقب الحسابات فى إطار ضبط المخاطر (دراسة تطبيقية)*. رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة – جامعة عين شمس.

الصاوى، عفت أبوبكر محمد. ٢٠١٠. *دراسة دور الإفصاح المحاسبى فى حوكمة الشركات فى إطار برنامج الخصخصة فى مصر مع دراسة تطبيقية*. رسالة دكتوراة غير منشورة. قسم المحاسبة، كلية التجارة – جامعة الأسكندرية.

الصيرفى، أسماء أحمد. ٢٠١٥. *أثر مدى وفاء الشركة بمسئوليتها الاجتماعية ومستوى التزام محاسبيها الماليين أخلاقياً على جودة تقاريرها المالية– دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية*. رسالة دكتوراة غير منشورة. قسم المحاسبة، كلية التجارة – جامعة دمنهور.

الصيرفى، أسماء أحمد. ٢٠١٧. الخصائص التشغيلية للشركات كمتغيرات معدلة للعلاقة بين التخصص الصناعى لمنشأة مراقب الحسابات وتكلفة الاقتراض دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة فى البورصة المصرية. *مجلة البحوث المحاسبية* ٢: ٣٤٢-٣٩٢.

العاصى، محمود غانم محمود. ٢٠١٦. دراسة واختبار *أثر تبنى مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على جودة المراجعة والتقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية*. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم المحاسبة، كلية التجارة – جامعة الأسكندرية.

العيسى، علا عبد الجبار. ٢٠١٤. *حوكمة الشركات والتعثر المالى: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة فى بورصة عمان*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة اليرموك.

الهواري، ناهد محمد يسري. ٢٠١٧. قياس التأثير المشترك لمعايير فعالية أداء كل من لجنة المراجعة ومجلس الإدارة على عمليات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في البورصة المصرية. *الفكر المحاسبي* ٢١ (١): ٩٧٥-٩١٥.

حسن، امتثال محمد، عادل محمود حلاوة، لبيبة حسب النبى العطار. ٢٠١٢. *مقدمة فى أساليب الإستدلال الإحصائى والتنبؤ*. مكتبة الوفاء القانونية، الأسكندرية.

حسين، علاء علي أحمد. ٢٠١٥. قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية دراسة تطبيقية. *الفكر المحاسبي* ١٩ (١): ٣١٣-٢٣٧.

خلف، محمد سامى سلامة. ٢٠١٣. *أثر تبنى معايير التقرير المالى الدولية IFRS وحماية المستثمر على جودة الأرباح فى الأسواق الناشئة مع التطبيق على مصر*. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة – جامعة الأسكندرية.

رجب، نشوى شاكر علي. ٢٠١٨. أثر التعثر المالي على العلاقة بين التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وعائد السهم من منظور محاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *الفكر المحاسبي* ٢٢ (٢): ٩٨١-٩٤٢.

رميلى، سناء محمد رزق. ٢٠١٨. أثر الخصائص التشغيلية للشركة وحوكمة الشركات على العلاقة بين جودة الإفصاح عن المعلومات الاستثمارية المستقبلية غير المالية وكفاءة الاستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة البحوث المحاسبية* بدون مجلد ٢: ٣٥٤-٣٩٢

زكى، نهى محمد. ٢٠١٤. *أثر المحاسبة عن الأصول البيولوجية بالقيمة العادلة على قرار الاستثمار فى أسهم شركات الإنتاج الزراعى والحيوانى فى مصر- دراسة تجريبية*. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة ، كلية التجارة – جامعة الأسكندرية.

ضاهر، سامح سعيد محمود. ٢٠١٧. *قياس أثر الفروق الضريبية على جودة الأرباح وانعكاساتها على عمليات التداول الداخلى وتكلفة رأس المملوك: دراسة تطبيقية*. رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة – جامعة القاهرة.

طلخان، السيدة مختار عبد الغنى. ٢٠١٧. *أثر تبنى معايير التقرير المالى الدولية على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقياس قيمة الشركة مع التطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية*. رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة – جامعة الأسكندرية.

عبد البارى، إيهاب عبدالسميع. ٢٠١٥. *دراسة تجريبية لبيان أثر التغير فى الأصول الضريبية المؤجلة ومخصصها التقديرى على إدارة الضريبة وإدارة الأرباح*. رسالة ماجيستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة– جامعة الأسكندرية.

على، عبد الوهاب نصر. ٢٠١٧. العلاقة بين التعثر المالى ووجود الغش بالقوائم المالية دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مؤتمر دور المحاسبة والمراجعة فى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر*. كلية التجارة. جامعة الأسكندرية.

على، نهى محمد زكى محمد. ٢٠١٨. *أثر جودة المراجعة الخارجية على الحد من السلوك الانتهازي للإدارة ومنع الغش بالقوائم المالية دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية*. رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة – جامعة الأسكندرية.

عنان، أمل حسن على محمد. ٢٠١٧. مدى مساهمة قائمة التدفقات النقدية فى تحسين الدقة التنبؤية لنماذج التنبؤ بالتعثر المالى : دراسة إمبريقية. *مجلة البحوث التجارية* ٣٩ (١): ١٠٧-٧٧.

محروس، رمضان عارف رمضان. ٢٠١٧. دور هيكل الملكية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المصرية :دراسة ميدانية. *مجلة البحوث التجارية المعاصرة* ٣١ (١): ١٠٤-٨٧.

محمد، أحمد عصام محمود. ٢٠١٨. *أثر تبنى معايير التقرير المالى الدولية IFRS على الحد من ممارسات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية*. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة – جامعة الأسكندرية.

محمد، عمرو محمد خميس. ٢٠١٨. أثر الخصائص التشغيلية وآليات حماية المستثمر على الاعتراف المحاسبى بخسارة اضمحلال الشهرة : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *الفكر المحاسبي* ٢٢ (٤): ١٢٧-٧٠.

محمود، عبدالحميد العيسوي. ٢٠١٧. أثر نوع أعضاء مجالس الإدارة ولجان المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية. *الفكر المحاسبي* ٢١ (٤): ٦٢٦-٦٩٣.

محمود، محمد أحمد حنفى. ٢٠١٠. *دراسة أثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية*– مع دراسة تطبيقية. رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة – جامعة الأسكندرية.

مركز المديرين المصري، الهيئة العامة للرقابة المالية. ٢٠١٦. دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية

نويجي، حازم محفوظ محمد. ٢٠١٨.أثر الخصائص التشغيلية للشركات على جودة تقاريرها المالية : دراسة تطبيقية على الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية. *الفكر المحاسبي* ٢٢ (٢): ١٤٤٠-١٥٠١.

هلالى، أسامة أحمد جمال. ٢٠١٨. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وملاءمتها للتطبيق في البيئة المصرية من منظور المتعاملين مع سوق المال : دراسة تحليلية وميدانية. *الفكر المحاسبي* ٢٢ (١): ٨٤-١٠.

يوسف، ناجى نجيب، جمال على سعد مروان، وسعاد السيد محمود على سعد. ٢٠١٦. أثر ممارسات إدارة الربح على قرار تغيير مراقب الحسابات "دراسة إختبارية ". *مجلة البحوث التجارية* ٣٨ (٢): ٣٠٣-٣٣٢.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Abdul Rahman, R., S. Sulaiman, E.S. Fadel, and S. Kazemian. 2016. Earnings Management and Fraudulent Financial Reporting: The Malaysian Story. *Journal of Modern Accounting and Auditing* 12(2): 91-101.

Abdul Wahab, E. A., A. M. Ariff, M. M. Marzuki, and Z. M. Sanusi. 2017. Political connections, corporate governance, and tax aggressiveness in Malaysia. *Asian Review of Accounting* 25 (3): 424-451.

Ahmed, A. S., M. J. Neel, and D. Wang. 2013. Does Mandatory Adoption of IFRS improve Accounting Quality Preliminary Evidence. *Contemporary Accounting Research* 30 (4): 1344-1372.

Altman, E. I. 1968. Financial Ratios, Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptcy. *The Journal of Finance* 23 (4): 589-609.

Altman, E. I. and E. Hotchkiss. 2006. *Corporate Financial Distress and Bankruptcy*. Third Edition. John Wiley.

Amendola, A., M. Restaino, and L. Sensini. 2015. An analysis of the determinants of financial distress in Italy: A competing risks approach. *International Review of Economics and Finance* 37: 33–41.

Amin, K., J. Krishnan, and J. S. Yang. 2014. Going Concern Opinion and Cost of Equity. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 33(4): 1-39.

Bauman, M. P., and C. R. Bowler. 2018. FIN 48 and Income Tax-based Earnings Management: Evidence from the Deferred Tax Asset Valuation Allowance. *Advances in Taxation* 25: 29-50.

Bhaskar, L. S., G. V. Krishnan, and W. Yu. 2017. Debt Covenant Violations, Firm Financial Distress, and Auditor Actions. *Contemporary Accounting Research* 34 (1): 186–215.

Bhattacharjee, A., and J. Han. 2014. Financial distress of Chinese firms: Microeconomic, macroeconomic and institutional influences. *China Economic Review* 30: 244–262.

BiØrn, E. 2017. *Econometrics of Panel Data Methods and Applications*. Oxford University Press.

Brooks, L. Z., and P. Guo. 2015. Audit Firm Tenure, Audit Materiality, and Last-Minute Earnings Management. *Journal of Forensic & Investigative Accounting* 7 (1): 292-340.

Bukenya, M. 2014. Quality of Accounting Information and Financial Performance of Uganda's Public Sector. *American Journal of Research Communication* 2 (5): 183-203.

Cazier, R., S. Rego, X. Tian, and R. Wilson. 2015. The impact of increased disclosure requirement and the standardization of accounting practices on earnings management through the reserve for income taxes. *Review Accounting Studies* 20 : 436–469.

Chen, X. 2018. Corporate Social Responsibility Disclosure, Political Connection and Tax Aggressiveness: Evidence from China's Capital Markets. *Open Journal of Business and Management* 6: 151-164.

Christensen, B. E., A. J. Olson, and T. C. Omer. 2015. The Role of Audit Firm Expertise and Knowledge Spillover in Mitigating Earnings Management through the Tax Accounts. *The Journal of the American Taxation Association* 37 (1): 3-36.

Dalfardi, S. H. 2016. Corporate Governance, Earnings Management and Tax Management: A Case of Iranian Manufacturing Firms in Tehran Stock Exchange. *Journal of Research in Management and Accounting* 3 (9): 81-88.

Dalniala, H., A. Kamaluddina, Z. M. Sanusia, and K. S. Syafiza. 2014. Accountability in financial reporting: detecting fraudulent firms. *Procedia - Social and Behavioral Sciences* 145: 61 – 69.

Demeré, P., P. Lisowsky, L. Y. Li, and R. W. Snyder. 2017. *Do Smoothing Activities Indicate Higher or Lower Financial Reporting Quality? Evidence from Effective Tax Rates.* Working paper, University of Georgia and University of Illinois at Urbana-Champaign

Dhamara, G. P., and E. S. Violita. 2017. The Influence of Financial Distress and Independence of Board of Commissioners on Tax Aggressiveness. *Advances in Economics, Business and Management Research (AEBMR)* 55: 81-86.

Doyle, J., W. Ge, and S. McVay. 2006. Determinants of Weaknesses in Internal Control over Financial Reporting. *Journal of Accounting and Economics* 44: 193-223

Ebrahim, A. 2014. IFRS Compliance And Audit Quality In Developing Countries: The Case Of Income Tax Accounting In Egypt. *Journal Of International Business Research* 13 (2): 19-37.

Edwards, A., C. Schwab, and T. J. Shevlin. 2016. Financial Constraints and the Incentive for Tax Planning. *The Accounting Review* 91 (3): 859-881

EL Assal, M. M. 2012. *The Effect of the Recognition for the Deferred Tax Assets on Earnings Management*. A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements For The Master Degree in Accounting. Accounting Department, Faculty of Commercem, Cairo University.

Erickson, M., and & S. W. Wang. 1999. Earnings management by acquiring firms in stock for stock mergers. *Journal of Accounting and Economics* 27 (2): 149-176.

Feizi, M., E. Panah, F. Keshavarz, S. Mirzaee, and S. M. Mosavi. 2016. The Impact of the Financial Distress on Tax Avoidance in Listed Firms: Evidence from Tehran Stock Exchange (TSE). *International Journal of Advanced Biotechnology and Research* 7 (1): 373-382

Fernandes, A., A. Cerqueira, and E. Brandão. 2017. Tax and financial reporting aggressiveness: evidence from Europe. Working Paper. University of Porto

Financial Accounting Standard Board (FASB). 2010. *Conceptual Framework For Financial Reporting: a replacement of FASB Concepts Statements No. 1 and No. 2: Statement of Financial Accounting Concepts (SFAC) No. 8*. Available at:www. fasb.org.

Gleason, C. A., M. Pincus, and S. O. Rego. 2017. Material Weakness in Tax Related Internal Controls and Last Chance Earnings Management. *The Journal of The American Taxation Association* 39 (1): 25-44.

Graham, L., and J. C. Bedard. 2015. Internal Control Deficiencies in Tax Reporting: A Detailed View. *Accounting Horizons* 29 (4): 917–942.

Gupta, S., R. C. Laux, and D. P. Lynch. 2016. Do Firms Use Tax Reserves to Meet Analysts' Forecasts? Evidence from the Pre- and Post-FIN 48 Periods. *Contemporary Accounting Research* 33 (3): 1044–1074.

Hafeez, K., and S. Kar. 2018. Looking Beyond the Financial Numbers: The Relationship Between Macroeconomic Indicators and the Likelihood of Financial Distress. *Global Business Review*: 1-15

Hakim, I. H., and M. A. B. Omri. 2015. auditor quality and tax management: evidence from Tunisian companies. *International Journal of Managerial and Financial Accounting* 7 (2): 151-171.

Halioui, K., S. Neifar, and F. B. Abdelaziz. 2016. Corporate governance, CEO compensation and tax aggressiveness: Evidence from American firms listed on the NASDAQ 100". *Review of Accounting and Finance* 15 (4): 445-462

Hashim, H. A., A. M. Ariff, and M. R. Amrah. 2016. Accounting Irregularities and Tax Aggressiveness. *Internatinal Journal of Economics, Management Accounting* 24 (1): 1-14.

Hassanpour, S., and M. N. Ardakani. 2017. The Effect of Pre-bankruptcy Financial Distress on Earnings Management Tools. *International Review of Management and Marketing* 7 (3): 213-219.

Healy, P. M., and J. M. Wahlen. 1999. A Review on the Earnings Management Literature and Its Implication for Standard Setting. *Accounting Horizon* 13(4). 365-383.

Heltzer, W., M. Mindak, and M. Zhou. 2015. Do Firms Engage In Aggressive Tax Reporting Prior To Bankruptcy? *Accounting & Taxation* 7 (2): 1-15.

Huang, W., T. Ying, and Y. Shen. 2018. Executive cash compensation and tax aggressiveness of Chinese firms. *Review of Quantitative Finance and Accounting* 51 (4): 1151-1180.

Ikram, A. 2011. *Industry-Specific Discretionary Accruals and Earnings Management*. A Dissertation Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Doctor of Philosophy. Arizona State University.

International Accounting Standard Board (IASB). 2018. *Conceptual Framework for the Financial Reporting*. Available at: www.iasb.org.

Irawati, N., I. Sadalia, and L. Marlina. 2018. Company Performance Predictions By Agency Cost, Earning Management Using the Z-Score (Case Study in Indonesia). *International Conference of Organizational Innovation, KnE Social Sciences*: 1004–1012.

Jara, E. G., A. C. Ebrero, and R. E. Zapata. 2011. Effect of International Financial Reporting Standards on Financial Information quality. *Journal of Financial Reporting and Accounting* 9 (2): 176-196.

Kallunki, J. P., and E. Pyykko. 2013. Do defaulting CEOs and directors increase the likelihood of financial distress of the firm?. *Review Accounting Studies* 18: 228–260.

Kaplan, S. E., D. G. Kenchington, and B. S. Wenzel. 2015. *Earnings Management Via Intraperiod Tax Allocations: The Case of Discontinued Operations*. Working paper, Arizona State University.

Khoja, L., M. Chipulu and R. Jayasekera. 2019. Analysis of financial distress cross countries: Using macroeconomic, industrial indicators and accounting data. *International Review of Financial Analysis* In Press, Journal Pre-proof.

Kochiyama, T., and K. Seki. 2017. *Discretion in the Deferred Tax Valuation Allowance and Its Impact on Firms' Dividend Payouts*. Working Paper Series 209 management Innovation Research Center, School of Business Administration, Hitotsubashi University Business School.

Kristani, F. T., S. Rahayu, and A. N. Huda. 2016. The Determinants of Financial Distress on Indonesian Family Firm. *Procedia Social and Behavioral Sciences* 219: 440-447.

Kubick, T. R., and G. B.Lockhart. 2017b. Overconfidence, CEO Awards, and Corporate Tax Aggressiveness.2017 B. *Journal of Business Finance & Accounting* 44 (5) & (6): 728–754.

Landry, S., M. Deslandes, and A. Fortin. 2013. Tax Aggressiveness, Corporate Social Responsibility, and Ownership Structure. *Journal of Accounting, Ethics & Public Policy* 14(3): 611-645.

Lanis, R., and G. Richardson. 2018. Outside Directors, Corporate Social Responsibility Performance, and Corporate Tax Aggressiveness: An Empirical Analysis. *Journal of Accounting, Auditing & Finance* 33 (2): 228–251.

Law, K. K. F., and L. F. Mills. 2015. Taxes and Financial Constraints :Evidence from Linguistic Cues. *Journal of Accounting Research* 53 (4): 777-819.

Lee, J. E., R. Glasscock, and M. S. Park. 2017. Does the Ability of Operating Cash Flows to Measure Firm Performance Improve during Periods of Financial Distress?. *Accounting Horizons* 31(1) : 23-35.

Lennox, C., P. Lisowsky, and J .Pittman. 2013. Tax Aggressiveness and Accounting Fraud. *Journal of Accounting Research* 51 (4): 739-778.

Lin, S., W. Riccardi, and C. Wang. 2012. Does Accounting Quality change Following a Switch from U.S. GAAP to IFRS? Evidence from Germany. *Journal of Accounting and Public Policy* 31: 641-657.

Lu, Y., and D. Ma. 2016. Audit quality and financial distress: Evidence from China. *Wseas Transactions On Business and Economics* 13: 330-340.

Martinez-Ferrero, J. 2014. Consequences of financial reporting quality on corporate performance. Evidence at the international level. *Estudios de Economia* 41 (1): 49-88.

Mostafa, W. 2017. The impact of earnings management on the value relevance of earnings: Empirical evidence from Egypt. *Managerial Auditing Journal* 32 (1): 50-74.

Mulyadi, M. S., and Y. Anwar. 2015. Corporate Governance, Earnings Management and Tax Management . *Procedia - Social and Behavioral Sciences* 177: 363 – 366.

Nagar, N., and K. Sen. 2017. Do financially distressed firms misclassify core expenses?. *Accounting Research Journal* 30 (2): 205-223.

Ogbeide, S. O. 2017. Firm Characteristics and Tax Aggressiveness of Listed Firms in Nigeria: Empirical Evidence. *International Journal of Academic Research in Public Policy and Governance* 4 (1): 556-569.

Omoye, A. S., and E. Eragbhe. 2014. Accounting Ratios and False Financial Statements Detection: Evidence from Nigerian Quoted Companies. *International Journal of Business and Social Science* 5 (7-1): 206-215.

Perols, J. L., and B. A. Lougee. 2011. The relation between earnings management and financial statement fraud. *Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting* 27: 39–53.

Prastiwi, D. 2017. Does Corporate Governance Moderate the Effect of Earnings Management on Tax Aggressiveness?. *Advances in Social Science, Education and Humanities Research* 108: 8-13.

Prawira, I. F. A., and Y. Setiawan. 2018. Tax aggressiveness and accounting fraud practice, an evidence in ASEAN countries. *International Journal of Multidisciplinary Education and Research* 3 (1): 5-10.

Putri, S. P., M. Adam, and L. L. Fuadah. 2018. The effect of corporate governance mechanism on tax aggressiveness with earnings management as intervening variable. *Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies* 4 (4): 11-26.

Rafay, A., and M. M. Ajmal. 2014. Earnings Management through Deferred Taxes Recognized under IAS 12: Evidence from Pakistan. *Lahore Journal of Business* 3 (1): 1-19.

Ragothaman, S., and E. Cornelsen. 2017. Characteristics of Firms with Material Weaknesses in Internal Control: An Empirical Analysis. *Journal of Accounting and Finance* 17 (4): 63-72.

Ramadan, M. M. 2017. An Investigation of the Effect of the Quality of Accounting Reports on Financial Distress In Egyptian Listed Firms Evidence from Emerging Markets. *Accounting Thought*. 21 (4): 40-84.

Rani, S., D. Susetyo and L. L. Fuadah. 2018. The Effects of the Corporate's Characteristics on Tax Avoidance Moderated by Earnings Management (Indonesian Evidence). *Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies* 4 (3): 149-169.

Rathke, A. A. T., A. J. Rezende, R. M. Antônio, and M. B. M. De Moraes. 2019. Last chance for a big bath: managing deferred taxes under IAS 12 in Brazilian listed firms. *Revista Contabilidade & Finanças* 30 (80): 268-281.

Rezaei, F., and M. Roshani. 2012. Efficient or opportunistic earnings management with regards to the role of firm size and corporate governance practices. *Inter- Disciplinary Journal Of Contemporary Research In Business* 3 (9): 1312-1322.

Richardson, G., R. Lanis, and G. Taylor. 2015. Financial distress, outside directors and corporate tax aggressiveness spanning the global financial crisis: An empirical analysis. *Journal of Banking & Finance* 52: 112–129.

Sawal , N. A., N. B. Zakariab, and N. Abdullahb. 2015. Financial Difficulties And Performance Among Fraudulent Firms Evidence From Malaysia. *International Journal of Applied Business and Economic Research* 13 (1): 161-175.

Shahzad, A. 2016. Detecting Earning Management and Earning Manipulation in BRIC Countries; a Panel Data Analysis for Post Global Financial Crisis Period. *International Journal of Accounting Research* 4 (1): 1-9.

Soltani, S. A. K., B. M. Varzeghani, and S. Ahmadi. 2016. Accrual Earning Management and Fraudulent Financial Statements. *Journal of Administrative Management, Education and Training* 12 (2): 189-198.

Suffian, M. T. M., Z. M. Sanusi, A. H. Osman, and M. I. M. Azhari. 2015. Manipulation of Earnings: The Pressure of Opportunistic Behavior and Monitoring Mechanisms in Malaysian Shariah-Compliant Companies. *Procedia Economics and Finance* 31: 213 – 227.

Sundgren, S., 2009. Perceived Audit Quality, Modified Audit Opinions and the Likelihood of Liquidating Bankruptcy among Financially Weak Firms. *International Journal of Auditing* 13: 203–221.

Tin, P. Q., and T. T.i Nga. 2017.Examining The Financial Distress Situation Of Vietnamese Listed Firms Using Cash Flow Statements. *South East Asia Journal of Contemporary. Business Economics and Law* 12 (1): 16-31.

Ugrin, J. C., T. W. Mason, and A. Emley. 2017. Culture's consequence: The relationship between income-increasing earnings management and IAS/IFRS adoption across cultures. *Advances in Accounting* (37): 140-151.

Yen, P. K., and N. M. Hiep. 2014. Modeling of Financial Distress Probability for Vietnamese Listed Companies. *Journal of Economics and Development* 16 (3): 68-81.

Ying, T., B. Wright, and W. Huang. 2017. Ownership structure and tax aggressiveness of Chinese listed companies. *International Journal of Accounting & Information Management* 25 (3): 313-332.

Zainudin, E. F., and H. A. Hashim. 2016. Detecting Fraudulent Financial Reporting using Financial Ratio. *Journal of Financial Reporting and Accounting* 14 (2): 266-278.

Zeli, A. 2014.The financial distress indicators trend in Italy: an analysis of medium-size enterprises. *Eurasian Economic Review* 4 (2): 199-221.

Zmijewski, M. E. 1984. Methodological Issues Related to the Estimation of Financial Distress Prediction Models. *Journal of Accounting Research* 22: 59–82.

Zeng, T. 2014. Derivative financial instruments, tax aggressiveness and firm market value. *Journal of Financial Economic Policy* 6 (4): 376-390.